الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

تأثير انظمة سعر الصرف على التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر (2022-1990)

The impact of exchange rate systems on inflation an econometric study of the case of Algeria

من إعداد الطالب (ين):

بن دنية عبد الحكيم

بن شرطان أمحمد

تحت إشراف:

أ. قارة ابراهيم

أعضاء لجنة المناقشة:

د. رفافة عبد العزيز	جامعة غليزان	رئيسا
د. قارة إبراهيم	جامعة غليزان	مشرفا
د. بزاوية عبد الحكيم	جامعة غليزان	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وتقدير

قال الله تعالى: (لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ) سورة إبراهيم – الآية "7."

الحمد لله الذي ينتهي إليه حمد الحامدين ولديه يزداد شكر الشاكرين، الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

اعترافا بالود وحفظا للجميل وتقديرا للائتمان، نتقدم بجزيل الشكر وبأسمى عبارات التقدير والاحترام للذي نسأل الله أن يجعله ممن قال فيهم "من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله

عليه".....

الأستاذ المشرف: قارة ابراهيم . وفاءا وتبجيلا لما قام به من متابعة مستمرة وجهدا متواصلا وتوجيهات حكيمة كان لها أكبر الأثر في انجاز هذه الدارسة، وكما اشكره عن تفهمه فله منا صادق الدعاء والعطاء المستمر.

كما اتقدم بالشكر الى كل..... وجميع الأساتذة الذين قدموا لنا العون وساعدونا في مشوارنا الدراسي.

كما أخص بالشكر لجنة المناقشة على قبولها وتقييم هذه المذكرة.

كما لا يفوتني في هذا المقام ان اتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من أسهم برأيه وشجعني ولو بكلمة طيبة أو قدم لي يد العون من قريب او من بعيد لإخراج هذا البحث الى حيز الوجود.

الإهداء

الحمد الله خالق الانوار، وجاعل الليل والنهار، ثم الصلاة على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

:أهدي هذا العمل

إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها

إلى من زينت حياتي

.... إلى من منحتني القوة والعزيمة

.إلى الغالية على قلبي أمي الحبيبة

.... إلى صاحب السواعد المكافحة

ابي العزيز

إلى سندي وقوتي أخواتي حفظهم الله عز وجل

إلى اصدقائي وأعز الناس إلى قلبي:

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم جميع الأساتذة الكرام

إلى جميع عائلتي من كبيرهم إلى صغيرهم وزملاء في الدراسة

وإلى كل من وسعهم قلبي ولم يكتبهم قلمي

إليكم كلكم أخط العبارات الشكر وأوقن أنها لا توافيكم حقكم، لكني أمل ان تحمل بعض ودي.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلي دراسة تأثير انظمة سعر الصرف على معدلات تضخم في الجزائر خلال الفترة من 1990الى 2022 ولتحقيق دراسة تم اعتماد على مبدا توجيه بيانات ومنهج شعاع الذاتي Varومصفوفة الارتباط وسكون بواقي و سعر الصرف الاسمي مؤشرات الاسعار، وتم تقسيم هذه الدراسة الى قسمين: حيث تطرقنا في الاول الى أهم مفاهيم حول المتغيرات الدراسة والمتمثلة في سعر الصرف والتضخم، ثم في قسم موالي دراسة قياسية ومحاولة نمذجة العلاقة بين المتغيرين ودراسة تأثير انظمة سعر الصرف على معدلات تضخم في الجزائر، الذي هو محور إشكاليتنا، وتوصلنا من خلال دراستنا الى اختبار السببية سعر الصرف يسبب تضخم، وعند استعمال مصفوفة ارتباط نجد ان هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، و عند استعمال سكون بواقي يتضح لنا وجود تكامل مشترك بين المتغيرين، كما ان انخفاض قيمة العملة احد العوامل تأثير سعر الصرف على التضخم.

كلمات مفتاحية: سعر الصرف، معدلات تضخم، مؤشرات الاسعار، سعر الصرف الاسمي.

Mula khas :

This study aimas to study the impact of exchange rate system on inflation rates in Alegria dring the période Fromm 1990 to 2022. To achevé the study, the principale of data orientation, the self-ray approcha (VAR), the corrélation matrix, resta restas, and the nominal exchange rate Price indicateurs Werwe relie puons. This study Waas dividende intro twa parts: chère In the first, we touche on the mots important concepts about the variables stupide, winch are the exchange rate and inflation, the in the nets section, a standard study and an attrempât to model the Relationship Be tween the two variables and study the impact of exchange rate system on inflation rates in Alegria, winch is the focus of Our problème, and th rough Our study we arrivé at a causal test for the Price. The exchange rate causes inflation, and when usina a corrélation matrix we fend tchat There is a statistically signifiant inverse Relationship Be tween the two variables, and when usina a ramander, It bécotes clédar to us That There is a intégration Benwee the two variables, and the dépréciation of the occurrence is one of the factor influencions the exchange rate on inflation

..**Keywords**: exchange rate, inflation rates, Price indicateurs, nominal exchange rate

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الشكر والتقدير	أ
الإهداء	ب
الملخص	ج
فهرس المحتويات	د
قائمة الجداول	ح
قائمة الاشكال	ط
قائمة الاختصارات	ي
الفصل الأول :مقدمة عامة	2
الفصل الثاني:الإطار النظري للدراسة	
1 تمهيد	6
2 المفاهيم الأساسية لسعر الصرف	6
2-1 ماهية نظام سعر الصرف	6
2-1-1 تعريف نظام سعر الصرف	6
2-1-2 أنواع نظام سعر الصرف	7
2-1-3 مزايا وعيوب كل نظام	8
2-2 نظريات سعر الصرف	9
A نظرية تكافئ القوي الشرائية	9
B نظرية ميزان المدفوعات	10
3- مفاهيم عامة حول التضخم	11
3-1 ماهية التضخم	11
3-1-1 تعريف التضخم	11
3-1-2 أنواع التضخم	12
3-1-2-1 دور الدولة في تحديد هيكل الأسعار	12
3-1-2-2 حسب مدة حدة التضخم	12
3-1-2-3 حسب طبيعة القطاع الإقتصاد	13
3-1-2-4 طبيعة العلاقة الإقتصادية الدولية	13
3-1-2-5 بناءا على مصدر الضغط التضخمي	13

3-1-2-6 الظروف الجغرافية والطبيعية	14
4 أسباب التضخم	14
5 نظريات التضخم	16
5-1 نظرية كمية النقود	16
5-2 نظرية التضخم النقدية الحديثة	17
5-3 نظرية فائض الطلب التحليل الكينزي للتضخم	18
5-4 نظرية التضخم الناشئة عن دفع النفقة	18
5-5 نظرية الهيكلية	19
6 العلاقة بين سعر الصرف والتضخم	20
6-1 واقع سياسة سعر الصرف والتضخم في الجزائر	21
6-1-1 تطور نظام سعر الصرف في الجزائر 2022/1990	21
6-1-2 تطور التضخم في الجزائر 2019/1990	25
7 الدراسات السابقة	29
خلاصة الفصل	31
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية	
1 نظام سعر الصرف في الجزائر وفقا لمختلف التصنيفات	34
1-1 تصنيف levy - yeyati	34
1-2 تصنيف bubula.otker-robe	34
1-3 تصنيف reinhart-rogoff	35
1-4 إختبار جذر الوحدة adftest	36
2 التكامل المشترك بالمنهجية engel gramger	37
2-1 تحليل السلاسل الزمنية	37
2-2 نموذج المتجه الإنحدار الذاتي var	38
3 تطور متغيرات الدراسة	40
4 نتائج إختبار الإستقرارية لمتغيرات الدراسة إختبار adf	43
5 تقدير العلاقة التوازنية بين سعر الصرف والتضخم	45

5-1 تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى	45
5-2 إختبار السكون بواقي الإنحدار	45
5-3 نموذج تصحيح الخطأ	46
خلاصة الفصل	50
الفصل الرابع :خاتمة عامة	52
قائمة المراجع	56

فهرس الجداول

رقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	التفسيرات المختلفة لمصادر التضخم	19
02	تطور سعر الصرف لدينار الجزائري خلال الفترة (2015/2000)	23
03	تطور معدل التضخم في الجزائر(2003/1990)	25
04	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2019/2004)	27
05	تصنيف levy - yeyati	34
06	تصنيف bubula.otker-robe	35
07	تصنيفreinhart-rogoff	35
08	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	41

فهرس الأشكال

رقم الفصل – رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (3–1)	تطور نسبة التضخم 2021/1980.	**40**
الشكل رقم (3–2)	تطور سعر الصرف الرسمي(مقابل الدولار)2021/1980	**41**
الشكل رقم (3–3)	الارتباط الخطي بين سعر الصرف ومعدل التضخم	**42**

قائمة الاختصارات

الإختصار	باللغة العربية	باللغة الإنجليزية
PPP	المنهج المطلق	The absolute approach
E	سعر الصرف غير المباشر	Indirect exchange rate
PI	مستوي الأسعار للبلد المحلي	Price level for the local country
*PI	مستوي الأسعار للبلد الأجنبي	The price level for the foreign country
P	المستوي العام للأسعار	The general level of prices
*P	المستوي العام للأسعار الأجنبية	The general level of foreign prices
PT	أسعار قابلة للتداول دوليا	International trading prices
PN	الأسعار غير القابلة للتداول محليا وأجنبيا	Unlawful prices locally and foreigners
α*	حصة السلع المتداولة من مجموع السلع المنتجة محليا	Class of goods circulated from the total of locally produced goods
α	حصة السلع المتداولة من مجموع السلع المنتجة أجنبيا	Class of goods circulating of the total foreign produced goods
M	متوسط كمية النقود خلال الفترة	The average amount of money during the period
V	سرعة دوران النقود لنفس الفترة	The speed of money circulation for the same period
T	حجم المعاملات	Transaction volume
K	الطلب علي النقود	Demand for money
Y	الدخل القومي	National income
P	عدد المتأخرات في النموذج	Number of arrears in the form
Δ	التفاضل الأول للمتغيرات	First differentiation of variables
ε t	خطأ التقدير العشوائي	Random estimation error
H_0	الفرصة العدامية	The hostile opportunity
H_1	الفرصة البدائية	Primal opportunity
ϕ	طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير الإحصائية	Ordinary least squares method for

estimating statistics		
Time series	سلسلة زمنية	Xt Yt
False regression with high coefficient of determination	الإنحدار الزائف بإرتفاع معامل التحديد	R^2
Autoregressive vector model	نموذج متجه الإنحدار الذاتي	VAR
Transactions	المعاملات	β α
Determine the value of the statistic	تحديد قيمة الإحصائية	*F
Sum of squares of statistics in the reduced equationcontraint	مجموع لمربعات الإحصاء في المعادلة المختزلةcontraint	SCRR
The sum of squares of the statistics in the reduced equation is a non contraint	مجموع لمربعات الإحصاء في المعادلة المختزلة non contraint	SCRU
The number of parameters to be tested and their statistical significance	عدد المعلمات المراد اختبارها ومعنوياتها الإحصائية	C
Degree of freedom	درجة الحرية	n-k-1

الفصل الأول

مقدمة عامة

1. تمهيد:

تسعى مختلف دول العالم جاهدة لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي وهي بذلك ملزمة بالتعامل مع دول تدعم هذا النمو اقتصادي ولها ظواهر تعترضها في سبيل تحقيق هذا الهدف من خلال تطبيق السياسات الإقتصادية وتخفف من حدة هذه الظواهر السلبية التي تأتي في مقدمتها تضخم حيث .يعتبر هذا الاخير واحد من الظواهر التي تعاني منها مختلف دول على درجات نموها وتقدمها ومن اكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعيا وتعرضها للدراسة.

تعتبر النقود اداة تداول داخل البلد الواحد ،في ظل التحولات الاقتصادية الحديثة وترابط اقتصاديات الدول وارتفاع معدلات التبادلات الخارجية ،ومع تعدد العملات المتداولة اصبح من الضروري وجود الية يتم من خلالها تقييم مختلف العملات ،ويطبق على هذه الالية تسمية سعر الصرف ،حيث تعتبر سياسة سعر من اهم ادوات السياسة الاقتصادية وسياسة فعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الداخلية والخارجية .

شيدت ثمانينات القرن الماضي تغيرات عديدة في البيئة الاقتصادية لدول العالم بسبب التدهور في المعدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية ضعف التجارة الدولية وانهيار اسعار المواد الاولية خاصة اسعار البترول، وانعكس ذلك على الجزائر ،حيث عن الاقتصاد الجزائري من تدني معدل النمو الاقتصادي وارتفاع عجز الميزانية وارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

حيث بدأت الجزائر انتهاج سياسة اصلاحية مند سنة 1988 بعد استفحال الازمة الاقتصادية لعام 1986 بتبنييها نظام اقتصادي جديد متمثلا في اقتصاد السوق . الا ان هذا التحول رافق ظهور ظاهرة جديدة تمثلت في الاقتصاد غير الرسمي حيث تعد الجزائر من البلدان التي تعاني من مشكلة الاقتصاد الموازي بسبب التغير من الاقتصاد الاشتراكي الى الاقتصاد السوق والتي انجرت عليها عدة سلبيات على الاقتصاد الوطني مع توسع الاقتصاد الغير الرسمي والذي مس مختلف الاسواق(منها سوق السلع والخدمات سوق العملات ، سوق الصرف) حيث ان وجود سوق صرف العملات الاجنبية الموازية تشير الى انحراف سعر الصرف الرسمي عن القيم العمالات المحمية يؤدي الى قصور في الاقتصاد لذا حاولت العديد من البلدان القضاء على سوق الصرف الموازية اما عن طريق تعويم سعر الصرف او عن طريق محاولة ضبط سعر الصرف الرسمي نحو السوق الموازية غير ان تطور وتنامي حجم السوق في الاقتصاد الجزائري بدون شك سوف يحدث اثار جوهرية على الخارج وبالتالي يتأثر النمو

الاقتصاد تذبذب الاحتياطات الدولية وتدفقات السلع والخدمات من هذه سوق حيث بات من ضروري رسم السياسات اقتصادية قائمة على الاسس السليمة خاصة نظرا لموضوع الذي تمر به البلاد.

2.وصياغة الإشكالية:

-كيف تؤثر انظمة سعر الصرف على التضخم ؟

3. الأسئلة الفرعية:

لمعالجة الاشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية الاتية :

- ماهية انظمة سعر الصرف ؟وفيما تتمثل نظريات سعر الصرف ؟
- فيما تكمن طبيعة العلاقة بين نظام السعر الصرف والتضخم ؟
- ما مقصود بالتضخم؟ فيما تتمثل نظرياته؟
- كيف يؤثر نظام السعر الصرف على التضخم ؟

4. صياغة الفرضيات:

* انخفاض قيمة العملة الوطنية احد العوامل تأثير سعر الصرف على التضخم في الجزائر.

*يوجد تأثير ايجابي ذو دلالة احصائية لنظام سعر الصرف على التضخم في الجزائر.

5. أهدف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف وهي :

- التطويق بكل المفاهيم المتصلة بنظام سعر الصرف و التضخم.
- اجابة عن السؤال الرئيسي من خلال اختبار الفرضيات.
- اثبات العلاقة بين المتغيرين الدراسة ميدانيا.
- محاولة معرفة مدى تأثير نظام سعر الصرف على التضخم.

6. أهمية الدراسة:

تمثل اهمية هذه الدراسة في معرفة اثر سعر الصرف على التضخم حيث في ظل التخلي عن نظام الصرف الثابت والتوجه نحو انظمة الصرف العائمة وتكمن هذه الدراسة في ايجاد طبيعة تأثير وتعرضها السعر الصرف على متغيرات اهمها التضخم في الجزائر.

7. أسباب ودافع اختيار الموضوع:

-تنمية المعرفة الذاتية فيما يخص الموضوع .

-الميول الشخصي لموضوع الدراسة وارتباطه بالتخصص.

- اهمية موضوع التضخم في المجال الاقتصادي.

8. حدود الدراسة:

الحدود المكانية :اقتصرت العينة المنتقاة لدراسة وهي الجزائر قصد معرفة اثر نظام الصرف على التضخم

الحدود الزمنية : اقتصرت الدراسة النظرية على 1 اشهر، اما الدراسة التطبيقية فقد اجريت في 3 اشهر

9. منهج الدراسة:

حتى تتمكن من الاجابة على الاشكالية واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي بهدف الوصف الجوانب الموضوع والوصول الى النتائج المرجوة من البحث، وذلك باستعراض مختلف المفاهيم الاساسية سواء متعلقة بسعر الصرف او التضخم ثم استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في دراسة تطبيقية الذي تم معالجته من خلال تحليل نتائج دراسة قياسية تحليل السلال الزمنية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

في ظل الظروف الراهنة يعد سعر الصرف من اهم المتغيرات الاقتصادية باعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية ومقياس لحجم معاملاتها في الدولة ،كما يتحدد سعر الصرف في سوق الصرف تبعا لعاملي الطلب والعرض على العملة الاجنبية مقابلة العملة المحلية وهذا حسب نظام الصرف وتغيراته كما يحتل سعر صرف محورا رئيسا في السياسة النقدية، يعني يتعلق بعرض سعر العملة حيث انخفاضها يؤدي الى معضلة التضخم الذي يعد من اخطر الظواهر التي تواجه الاقتصاديات العالمية الحديث. وتعاني منها العديد من الدول لكونها ظاهرة يعيشها الاقتصاد يوميا بكل مؤثراتها الاقتصادية.

2.المفاهيم الاساسية لسعر الصرف :

1.2ماهية نظام سعر الصرف : قبل التطرق لتعريف انظمة سعر الصرف من الضروري الاشارة الى المفهوم العام لسعر الصرف اولا وذلك لتنوع تعاريفها:

مفهوم سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف على انه" عدد وحدات من عملة تسمى (عملة التسعير)مقابل وحدة الواحدة من عملة بلد اخر تسمى (العملة الاساسية) أي انه عبارة عن معدل الذي يتم من خلاله تبادل العملات .مع انه من المتعارف عليه في السوق العملة الاجنبية انه دوما تكون العملة الضعيفة في عملة التسعير والعملة القوية هي عملة الاساس ،وذلك لأجل ان يكون سعر الصرف اكبر من الواحد. (مساعدية و غياط، 2019، صفحة 19)

مفهوم نظام سعر الصرف: تنوعت تعاريف نظام سعر الصرف لكن مفادها كلها تصب في قالب واحد، بحيث يقصد بنظام الصرف . (هادف، 2018، الصفحات 31-33)

1.1.2.تعريف نظام سعر الصرف: يوجد عدة تعاريف لنظام سعر الصرف نذكر منها:

تعريف الأول: هو مجموعة القواعد والمعروفة باسم قواعد اللعبة التي تحدد دور كل من السلطات والمتعاملين الاخرين في سوق سعر الصرف الاجنبي .

تعريف الثاني :هو الاطار القانوني اين يتشكل سعر الصرف في ظله وتتحقق عملياته ، هذا القانون يعمل على نمذجة تذبذبات اسعار الصرف وتأطير تصحيحها على قيمتها النظرية.

تعريف الثالث: ان نظام سعر الصرف يترجم طبيعة سياسة الصرف المتبناة من البلد لتحديد سعر صرف عملتها. فمن جهة سياسة سعر الصرف يمكن ان تترك قوى السوق تحدد سعر الصرف ،او من جهة اخرى ، يمكن ان تكون من اجل التدخل الفعال في سوق الصرف والاحتفاظ بسعر الصرف في مستوى مأمول.

2.1.2انواع النظام سعر الصرف: يتمثل فيما يلي: (بريطاني و زيدان، 2017، الصفحات 36-37)

1.نظام الصرف الثابت: في هذا النظام يتم ربط العملة الوطنية وتثبيتها بقيمة تعادل مقابل عملة اجنبية حيث الاوزان تعكس الوزن النسبي للتجارة فاختيار عملة الربط لبلد معين يتم استنادا الى المعرفة بالعملة او العملات التي تعقد بها معظم صفقات هذا البلد ،ففي الحقيقة لا يكون سعر الصرف المحدد ثابتا بصفة دائمة حيث ان السلطات النقدية ثبت العملة وتغير قيمة تعادلها عند الضرورة ،فمن اجل العمل الجيد لنظام الصرف الثابت يجب على الدولة ان تلتزم التزاما كليا بالدفاع على قيمة تعادل العملة سواء في حالة تعرضها لصدمات داخلية او خارجية وان يكون لديها احتياط صرف كافي من اجل رد عمليات المضاربة ضد العملة ،كما تستطيع تغيير قيمة تعادل عملتها فعندما ترفع من سعر الصرف فإنها تقوم بتخفيض عملتها وعندما تنقص من سعر صرفها فإنها تقوم بإعادة تقييم فما بين هذين النظامين يوجد درجات مختلفة من الارتباط او التثبيت ،وهي اهم الصور او حالات التي يكون عليها نظام الصرف الثابت :

- اسعار صرف ثابتة بحق
- صندوق الاصدار او (مجالس العملة)
- اتحادات العملة

2.نظام الصرف المرن او العائم: ومن مؤدي نظام الصرف المرن الاقتصادي فريدمان فهو يقول ان نظام الصرف المرن يتفوق على نظام الصرف الثابت، فهذا التفوق يكمن في ان مرونة سعر الصرف تحقق هدفين اساسيين هما:

- تجارة دولية بلا حدود
- الحرية لكل بلد في اختيار السياسة او الطريقة التي تحقق الاستقرار والتوازن الداخلي للبلد.

فهدف كل نظام نقدي دولي حسب فريدمان هو تشجيع وقيام تجارة متعددة الاطراف بدون حواجز والشرط الاساسي للسير الحسن لهذه التجارة هو الحرية في تحويل العملات والاداة الاساسية لتحقيق التوازن هي حركة رؤوس الاموال، بحيث يضع فريدمان ثقة كبيرة في المضاربة التي تعمل على تعديل او تحقيق التوازن.

- فنظام الصرف المرن يترك تحديد اسعار الصرف الى قوى السوق بالكامل ومع مرور الزمن يتغير سعر الصرف بين عملتين تبعا لتغيرات عرض العملتين المعنيتين والطلب عليهما ويؤدي ذلك نظريا الى الحصول على سعر صرف متوازن مما يعطي الدولة الحرية بمتابعة السياسات المحلية المطلوبة من قيود خارجية فتتحسن العملة عندما ترتفع قيمتها (زيادة الطلب عليها).

وتتراجع عندما تخسر من قيمتها (ينخفض الطلب عليها) وهنالك كذلك حالتين او صورتين لنظام الصرف المرن:

- **نظام الصرف المرن الحر (التعويم الحر)**
- **نظام الصرف المرن المدار (التعويم الحر المدار)**

3.نظام الصرف الوسطي: ومن مؤيدي هذا النظام الاقتصادي Williamson 2000 krugman1992بحيث يرون نظام صرف وسيطي يعتبر احسن من نظام صرف ثابت او نظام صرف مرن، فنظام سعر صرف وسيطي هو مزيج بين نظامين (نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن) فهو يأخذ الاستقرار من نظام الصرف الثابت واستقلالية السياسة النقدية من نظام الصرف المرن ، ولنظام الصرف الوسطي كذلك عدة اشكال او صور :

- نظام صرف قابل للتعديل
- الربط المتحرك
- الربط بسلة العملات
- منطقة محددة او ثابت مع هامش او منطقة مستهدفة

2 . 1 .3 مزايا وعيوب كل نظام:

المزايا: من اهم مزايا نظم الصرف الثابتة سواء النظم التي تتمثل في ارتباط العملة بمعدن او التي ترتبط بعملة قابلة للتحويل او بسلة من العملات ما يلي:

- ان التقلبات البسيطة تساعد في نمو حجم التجارة الدولية.
- تساعد الدول على تنظيم والتحكم في السياسات الداخلية
- اداء هذا الاسلوب من الصرف يتوقف على درجة الثقة الممنوحة لهذه العملة .

العيوب:

- ان السياسة النقدية للدولة تتميز بحرية ضئيلة
- يقوم هذا النظام استنادا على حجم و كمية الاحتياطات(عملات ،ذهب)
- الية تعديل ميزان المدفوعات في اطار نظام الصرف الثابت تعتمد على السياسات الانكماشية والتضخمية والتي تؤدي في الغالب الى نتائج غير مرغوبة.

.

2 .2نظريات سعر الصرف: (قسول، 2017، الصفحات 914-915)

تتمثل في :

a–النظرية تكافؤ القوة الشرائية: يعتبر مبدأ تعادل القوة الشرائية من انظم النظريات المستخدمة في الدراسة العوامل المحددة لتغيرات اسعار الصرف وتوقع اتجاه تحركها وان كانت جذورها تعود الى اعمال اقتصادي القرن 16 امثال NAVARROو GERARD DE MALYNES وبعدها بقرن ونصف RICARD مدافعا عن فكرة ان قيمة العملة هي نفسها في كل مكان ، فان فضل المعالجة النظرية بصورتها حديثة يرجع الى الاقتصادي السويدي CASSEL.G الذي يرى ان تغيرات التي تحدث على مستوى اسعار الصرف تعكس التباين في الاسعار النسبية لكلا الدولتين ،اما سعر التوازن الذي يستقر عنده الصرف في زمن معين يعني تساوي القوة الشرائية للعمليتين. وقد قدمت نظرية PPP ضمن ثلاث صيغ :المطلقة ،النسبية، والصيغة النقدية.

- ✓ **المنهج المطلق** : طبقا للصيغة المطلقة لمبدأ PPP فان معدل سعر الصرف التوازني لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الاسعار ،اي ان القوة الشرائية لعملة ما ،هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد اخر . ويمكن التعبير رياضيا عن صيغ كما يلي:

$$(01)\mathbf{E}=\frac{PI}{PI*}$$

E: سعر الصرف غير مباشر

.PIو*PI : تشير على التوالي الى مستوى الاسعار لكل من البلد المحلي والاجنبي.

تستند نظرية الى مجموعة من الشروط يتضمنها قانون السعر الواحد الذي ينص على ان اسعار السلع المتجانسة والمتاجرة بها دوليا واحد في كلا الدولتين عند التعبير عنها التعبير بنفس العملة :

- عدم وجود تكاليف النقل
- لا توجد عوائق للتبادل
- سياسية فرضية الاستبدال التام .
- المنافسة التامة وعدم وجود تطبيقات الاحتكار
- ان الارقام القياسية للأسعار يجب ان يكون لها ترجيحات متماثلة على السلع المكونة للسلات.

- ✓ **المنهج النسبي** :اهتمت الصيغة النسبية بطرح تصور اكثر تهذيبا لنظرية PPP من خلال ادراج مؤشر التضخم في تحديد سعر الصرف التوازني، حيث يجب ان يتناسب التغير في سعر الصرف عبر فترة من الزمن مع التغيرات النسبية في الاسعار في كل من الدولتين عبر نفس الفترة من الزمن.

وبما ان العلاقة بين سعر الصرف ومؤشر الاسعار لا تتحقق الا على اساس وجود تغير ، فيمكننا كتابة معادلة الصرف المحلي مقارنة بالخارج عند اللحظة (0) اعتماد على شروط نظرية PPAبالشكل التالي:

$$\mathbf{E0=\frac{\sum \alpha i P0}{\sum BiP0*}} \qquad (\mathbf{02})$$

ويمكن كتابة التغير في مستويات الاسعار بين الفترتين 0و1 في كل بلد على النحو:

$$PI*1= \frac{\sum \alpha i P*I1}{\sum BiP*I0}, \quad PI1 =\frac{\sum \alpha i PI1}{\sum BiPI0}$$

وبذلك يكون سعر الصرف حسI1اب نظرية PPA في الفترة 1 على النحو التالي :

$$E1=E0\frac{PI1}{PI*1} \quad (03)$$

- ✓ **المنهج النقدي**: يكمن الاختلاف عند النقديين في وصف الارقام القياسية المستخدمة في حساب الصرف بالاتساع، حيث ان كل بلد ينتج ويستهلك سلعا قابلة للتداول واخرى غير القابلة للتداول وكل نوع يشكل الاسعار النسبية للسلع في كل من الاقتصاد المحلي والاجنبي مع الاحتفاظ جوهر التكوين النظري بمبدأ قانون السعر الواحد بالنسبة للسلع القابلة للتداول .

لتحديد سعر الصرف عند النقديين نعتبر ان مستوى العام للأسعارP ومستوى الاسعار الاجنبية *P يشمل على اسعار السلع قابلة للتداول دوليا PTواسعار السلع غير القابلة للتداول PN المحلية والاجنبية وفق الصيغتين التاليتين:

$$P*=\alpha.pt+(1-\alpha)PN \qquad .P*=\alpha.pt*+(1-\alpha)PN*$$

*α ، α حصة السلع المتداولة من مجموع السلع المنتجة محليا وفي البلد الاجنبي على التوالي:$E=\frac{P}{P*}.\frac{\lambda*}{\lambda}$

$$\mathbf{\lambda *= \alpha*+\beta*+(1-\alpha*)} \qquad =\alpha+\beta+\mathbf{(1-\alpha)}\lambda$$

$$RER = E\frac{P*T}{PT} \quad (05)$$

b–نظرية الميزان المدفوعات: وفقا ل IMF فان ميزان المدفوعات عبارة عن بيان احصائي يلخص بشكل المنهجي ولفترة زمنية محدد المعاملات الاقتصادية للدولة مع بقية العالم وتكون المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات ورأس مال في معظمها بين المقيمين والتي تنطوي على مطالبات مالية والتزامات تجاه بقية العالم والمعاملات من جانب واحد حيث يتم تجميع البيانات الرقمية تحت عنوانين رئيسين:

- ✓ الحساب الجاري: ينقسم الحساب الجاري الى ثلاث فئات رئيسية الميزان التجاري للسلع والخدمات ،الدخل والتحويلات الجارية .

✓ الحساب الرأسمالي: يضم حساب راس المال التحويلات الرأسمالية والمعاملات الاقتصادية غير منتجة والاصول غير المالية اما الحساب المالي يشمل المعاملات في الاصول والخصوم المالية الخارجية.

منهج المرونات: وشرط LERNER-MARSHALL :تعود صياغة نظرية BRM التي وضعت للعلاقة بين ميزان المدفوعات واسعار الصرف الى اعمال BIKERDIKE.19 و بعده ظهر كل من 1947 ROBINSONو1948 METZLER مدافعين عن جوهرة النظرية القاضي بان تحديد سعر صرف التواز يتم عندما يحقق ميزان المدفوعات حالة التوازن وان اي خلل فيه سوف يحرك اسعار الصرف استجابة مما يؤثر على مستوى الاسعار المحلية مقابل الاجنبية وبالتالي يستعيد الميزان **المدفوعات حالة التوازن** ان الصيغة اعلاه والتي تعرف بLERNER-MARSHAL1 .

$$/X/+/M/> 1$$

تنص على الانخفاض الحقيقي للعملة يحسن الميزان شرط ان يكون مجموع القيم المطلقة لمرونة الاسعار للعرض الصادرات والطلب على الواردات اكبر من الوحدة.

3.مفاهيم عامة حول التضخم :

1.3 ماهية التضخم: هناك عدة تعاريف لتضخم نذكر منها:

3. 1. 1. تعريف التضخم:

تعريف الاول :"يعرف بكونه الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعا مستمرا في المستوى العام للأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة الواسعة من المواطنين. (الشيخ طه، 2021، صفحة 05)

تعريف الثاني: ويرى ACKELEY GANDER ان التضخم هو حالة الارتفاع المستمر والمحسوس في الاسعار وليس الاسعار العالية او بعبارة اخرى التضخم يعبر عن حالة عدم توازن ويجب تحليلها وفقا لمعايير حركية وليس بمعايير ساكنة. (مسقم و شيبوط، 2023، صفحة 251)

تعريف الثالث: يعرف التضخم على انه زيادة في كميات النقود بالنسبة لكميات السلع بالقدر الذي يكفي في الزمن القصير لتحقيق ارتفاع كبير من اسعار. (إيمان، 2021، صفحة 7)

مما سبق يتضح ان التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي الى انخفاض القيمة العملة والتدني القدرة الشرائية، ويحدث التضخم بسبب عدم التوازن بين الطلب على السلع والخدمات والمعروض منها او زيادة كمية النقود المتداولة دون ان تقابلها زيادة حقيقية في الانتاج مما يؤدي الى اختلال التوازن الكلي .

3. 1. 2 انواع التضخم

يمكن التميز بين انواع عدة للتضخم تبعا لعدد من المعايير نذكر منها (بن دقفل، 2021، الصفحات 348-349)

3.1.2. 1 دور الدولة في تحديد هيكل الاسعار :اذا كانت الدولة تشرف على تسعير المنتجات في الاقتصاد الوطني ، فإنما لا نجد في اغلب الاحيان ارتفاعا جامحا في الاسعار ،على الرغم من امكان وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد ،ويمكن التميز بين نوعين من التضخم بناءا على هذا المعيار:

- ✓ **التضخم المكبوت (الكامن)**:وهو نوع مستتر من التضخم لا ترتفع فيه الاسعار مع زيادة الطلب على السلع والخدمات في ضوء العرض المحدد منها ، فقد لا يسمح فقد للعوامل الاقتصادية ان تعمل بحرية في ظل سيطرة الدولة نظاما معينا من التسعير الاجباري او نظام التقنين من خلال البطاقات التموينية او استخدام نظام التراخيص الحكومية .وقد تكون التدابير التي تتخذها الدولة عامة تشمل كافة انواع السلع او مقتصرة على بعضها.
- ✓ **التضخم الظاهرة (المكشوف)**:وفيه ترتفع الاسعار بصورة مستمرة ما لم يتحقق التوازن بين الطلب الكلي على السلع والخدمات والمعروض منها ،وذلك عندما لا تتدخل السلطات الاقتصادية لوقف هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار ،الامر الذي يؤدي بدورها الى ارتفاع مماثل في معدلات الاجور وتكاليف وعوامل الانتاج الاخرى.

3. 1. 2. 2حسب مدى حدة التضخم :وهنا يمكن التميز بين عدة انواع من التضخم:

-التضخم الجامح(المفرط) :ويعتبر من اخطر انواع التضخم واكثره ضرر بالاقتصاد الوطني ،والتضخم الجامح هو عبارة عن ارتفاع حاد ومتتالي في الاسعار تصل فيها الى الحدود 50% او 60% سنويا ،وحتى اكثر من ذلك حيث يؤدي الى تضاؤل القيمة الشرائية لوحدة النقد بصورة مدمرة مما يدفع الافراد التخلي عنها كمقياس للقيمة ووسيلة للمدفوعات الآجلة وغالبا ما ينتهي هذا النوع من التضخم بالإطاحة بالنظام النقدي ومنه ينشأ التضخم الجامح نتيجة للتوسع غير الطبيعي في اصدار النقد او نتيجة للتغير في التوقعات او للنقص غير الطبيعي في عرض السلع والخدمات كما في حالات الحرب.

-التضخم الدائم (المتسلق او الزاحف):وهو حركة تصاعدية للأسعار ترتفع فيه بمعدلات اقل من مستوى ارتفاعها في حالة التضخم الجامح ،حيث يحدث هذا النوع من خلال فترة يكون فيها الطلب الكلي معتدلا ،اضافة الى ذلك فان الزيادة في الاسعار تكون غير معجلة في الفترة القصيرة ،حيث يستمر ارتفاع الاسعار لفترة طويلة نسبيا كما تكون اثرها

3.2.1.3 حسب طبيعة القطاع الاقتصادي:

تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عن الذي يتفشى في سوق عوامل الانتاج ،لذلك يمكن تقسيم التضخم من حيث طبيعة الاقتصاد الى:

- ✓ **التضخم السلعي** :وهو ذلك النوع من التضخم الذي يحدث في مجال السلع الاستهلاكية ويقود الى ارباح قدرية (الفرق ما بين الارباح العادية والارباح المتحققة فعلا) في صناعات مواد الاستهلاك .
- ✓ **التضخم الرأسمالي:** وهو التضخم الذي يحدث في مجال سلع الاستثمار وينتج عنه ارباح قدرية في صناعات انتاج سلع التكوين الرأسمالي. ويجمع كتير الى نوعي التضخم السابقين فيما يسمى بالتضخم الربحي وهو التضخم الذي ينشأ نتيجة زيادة الاستثمار عن الادخار .

كما يشير كتير الى نوعين من التضخم هما التضخم الجزئي والتضخم الكلي ،ويظهر التضخم الجزئي قبل الوصول الاقتصاد الى المستوى التشغيل الكامل كما في فترات الانتعاش ويظهر التضخم الكلي بعد الوصول الاقتصاد الى المرحلة التشغيل الكامل اذ تكون مرونة العرض عوامل الانتاج مساوية للصفر ،بحيث ان اي زيادة في كمية النقد ترفع معدلات الاسعار.

4.2.1.3 طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية :

- ✓ **التضخم المستورد:** وهو ذلك النوع من التضخم الذي ينشأ بسبب تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل الدولة.
- ✓ **التضخم المصدر** :ينشأ نتيجة لتأثير حركة الاسعار الداخلية في دولة ما على الاسعار العالمية ،ويظهر هذا لنوع من التضخم بصورة واضحة في حالة الولايات المتحدة الامريكية التي تصدر التضخم الى كل الدول العالم من خلال الدولار الامريكي المستخدم كعملة عالمية ،اذ تقوم الدولارات الامريكية بمغادرة اقتصادها الوطني الى دول العالم المختلفة طلبا للبضائع ،وتبقى خارج الولايات المتحدة الامريكية بعد ان تكون قد قامت بإنعاش اقتصادها لذلك تقوم الولايات المتحدة بإصدارات نقدية جديدة تطرح مجددا في السوق الامريكية والعالمية فيما بعد، وتؤثر ايضا على الكميات النقد المصدر في الدول المتلقية للدولار ،كون الدولار الامريكي يستخدم كاحتياطي نقدي في معظم دول العالم.

5.2.1.3 بناءا على مصدر الضغط التضخمي :و يمكن التقسيم التضخم وفقا لهذا المعيار الى نوعين :

- ✓ **تضخم ناتج عن الطلب** : ينشا هذا النوع من التضخم عندما يزداد الطلب المحلي على السلع والخدمات ،بينما يكون عرض هذه السلع والخدمات محدودا ،ويقود ذلك الى ارتفاع في المستوى العام للأسعار ،حيث يدفع العمال للمطالبة بزيادة اجورهم ،فترتفع نتيجة لذلك تكاليف الانتاج وهذا يدخل التضخم في حركة حلزونية صاعدة. ويكون هذا التضخم على ثلاث انواع :التضخم الذاتي، التضخم المحفز، التضخيم المدعم.
- ✓ **تضخم دفع التكاليف**: ينشأ هذا النوع من التضخم عندما يكون ارتفاع المستوى العام للأسعار ناجما عن زيادة تكاليف الانتاج وبصفة خاصة الاجور. وبشكل عام فان تضخم دفع التكاليف يكون ثلاث انواع : النوع العدواني، النوع الدفاعي ،النوع الايجابي.

3. 1. 2. 6: الظروف الجغرافية والطبيعية: تؤدي بعض الظروف الطبيعية كالزلازل والبراكين وانتشار الاوبئة الى ظهور بعض الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد والتي غالبا ما تتحول الى تضخم ،وكذلك الامر في فترات الحروب حيث يزداد الانفاق العام الحربي ويتناقص انتاج السلع الاستهلاكية بسبب نفص الايدي العاملة ، كما ينخفض الاستيراد بسبب عدم توفر العملات الاجنبية اللازمة لذلك و يشهد الاقتصاد الرأسمالي العالمي تضخما يسمى بالتضخم الحركي ،وهو يترافق مع الدورات الاقتصادية ،و يعتبر سمة من سمات النظام الاقتصادي العالمي .

4.اسباب التضخم: يمكن حصرها في ما يلي: (بن دقفل، 2021، الصفحات 351-352)

- **زيادة الطلب الكلي** :ان زيادة المفرطة في الطلب الكلي على العرض الكلي للسلع والخدمات من شأنه ان يؤدي الى ظهور ضغوط تضخمية حيث ان هذا الافراط في الطلب الكلي لسلع والخدمات او الجزء الاكبر منها ما يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ،حيث ينصرف الطلب الى الانفاق الكلي على الاستهلاك او الاستثمار مما يتولد عنه زيادة الانفاق العام بدرجة اكبر من ايرادات الدولة ،فتضطر الدولة الى اصدار كميات من النقود عن طريق البنك المركزي لسد العجز في الميزانية ،مما يؤدي الى زيادة في الدخول النقدية للأفراد دون ان يقابل هذه الزيادة في الدخول زيادة في الانتاج من الافراد الذين تحصلوا على هذه الارصدة النقدية ،مما ينتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار ولبحث عن جذور هذه الظاهرة لابد من التعرض الى الاسباب الحقيقة المؤدية الى زيادة الطلب الكلي والعوامل الدافعة الى هذا الارتفاع ونذكر منها:
  - زيادة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري
  - التوسع في فتح الاعتماد من قبل المصارف
  - ارتفاع في معدلات الاجور
  - قصور البنوك في تحقيق رغبات الافراد في الادخار

- العجز في الميزانية

لمعالجة هذا النوع من التضخم تستخدم ادوات السياسية المالية النقدية من اجل احداث حالة انكماشية كما يمكن لدولة سد العجز في الميزانية من خلال اصدار السندات او زيادة الضرائب او الحد من القدرة الانتمائية للبنوك التجارية.

- **انخفاض العرض الكلي:** ان النظريات التي تركز على جانب الطلب لم تكف لتفسي ظاهرة التضخم تفسيرا كاملا ،لذلك فقد رافق تطورها تطورا مماثلا في نظرية العرض ،حيث ان هذا الاخير من شأنه ان يحدث ضغوط تضخمية ،ويعود هذا الانخفاض في جانب العرض الى سياسة الانفاق العمومي وفائض النقد المتداول لتحقيق البرامج، والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي خططتها الحكومة كما يعود هذا الاختلال الى النقص في الثروة الانتاجية التي يمكن للجهاز الانتاجي توفيرها عند مستوى التشغيل التام ويرجع هذا النقص الى عدم كفاية الجهاز الانتاجي وعدم مرونته ،وقد يرجع ضعف الجهاز الانتاجي الى عدة اسباب نذكر منها :

-تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل

- عدم كفاية الجهاز الانتاجي

- النقص في العناصر الانتاجية

- النقص في رأس المال العيني.

كما نشير الا ان هناك عدة عوامل اساسية اخرى تؤثر على العرض منها العجز المشاريع على التوسع لأسباب تقنية او بسبب حدوث طوارئ من شأنها تعطيل العملية الانتاجية كالحرب ،والانخفاض في احتياطي العملة الاجنبية اذا كانت تابعة من حيث المواد الاولية للخارج .

- **ارتفاع تكاليف الانتاج:** يحدث عادة ضغوط تضخمية ناتجة عن زيادة التكاليف الانتاجية خاصة ما يطرأ لعنصر العمل الذي يكون ممثلا لتكلفة متزايدة حسب اراء الاقتصادين الرأسماليين .

ان زيادة في النفقات العمال تترجم غالب الاحيان الى زيادة في معدلات الاجور وهذا بسبب مطالبة العمال بزيادة الاجور كما انه لا يمكن رد جميع التأثيرات الى ارتفاع معدلات الاجور حيث ان التضخم بالتكاليف يرتبط بعدة عوامل اخرى منها :

- التضخم بسبب ارتفاع اسعار السلع والمواد الاولية

- ارتفاع اسعار الواردات

-ارتفاع اسعار الفائدة

- زيادة حجم الارباح التي يحصل عليها رجال العمال من خلال توسيع الفجوة بين سعر البيع للوحدات المنتجة وتكاليف الانتاج.

- **استيراد معظم السلع والخدمات من الخارج:** يظهر هذا بوضوح في الاقتصاديات الصغيرة والمنفتحة على الاقتصاديات الاخرى، والتي تستورد معظم احتياجاتها من السلع والخدمات من الخارج لذلك تسمى هذا النوع بالتضخم المستورد ويعرف على انه الارتفاع المستمر والمتسارع في اسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج .مما ينعكس على ا سعار بيعها في الاسواق المحلية ،ان هذه الدول تستورد التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي، نظرا الى ان الدول الصغيرة ذات الاقتصاديات المحدودة لا تستطيع التأثير في تحديد الاسعار ،كما حدث بعد حرب 1973 م فيسبب ارتفاع اسعار السلع في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع اسعار النفط ،ارتفعت اسعار هذه السلع في الدول المستورد لها.

- **الهيكل الاقتصادي:** ينظر اصحاب هذا المبدأ على ان التضخم ظاهرة تنطوي على اختلالات هيكلية اقتصادية واجتماعية نابغة من طبيعة الاقتصاد المتخلف نفسه ومن تبعيته الى الاقتصاد الرأسمالي ومن طبيعة تغيرات المصاحبة لعملية التنمية ،اما العوامل النقدية فهي تلعب دورا ثانويا ،وهي في النهاية ليست الا نتيجة لهذه الاختلالات وتفسر الضغوط التضخمية بمجموعة من عوامل منها:

- التخصص في انتاج المواد الاولية
- جمود النظام الضريبي
- طبيعة التنمية
- الهيكل السكاني.

- **5 نظريات التضخم:** تختلف النظريات في تفسيرها لمصدر القوى التضخمية الدافعة الى الارتفاع المتواصل للأسعار فتركز كل منها على مصدر معين تعتبره الاساس في خلق هذه القوى التضخمية ،وللتعرف على المصادر المختلفة للقوى التضخمية نتعرض بإيجاز لاهم النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة التضخم: (بن العارية و عبد الرحمان، 2018، صفحة 31)

5 **1. نظرية الكمية النقود** :تعتبر من اولى النظريات التي حاولت تفسير التضخم من خلال تحديد وتفسير التقلبات التي تحدث على المستوى العام للأسعار ويستند تحليل النقديين لأسباب التضخم

الى نظرية كمية النقود الكلاسيكية .وطبقا لمعادلة التبادل التي جاء بيها البروفيسور" ارفنج فيشر" فان المستوى العام للاسعار يتناسب طرديا مع كمية النقود على اساس تحقق عدد من الافتراضات الضمنية والظاهرة في معادلة التبادل التالية ::

$$MV=PT$$

M:متوسط كمية النقود خلال فترة الزمنية

V:السرعة دوران النقد لنفس الفترة

P:المستوى العام للأسعار

T :حجم المعاملات

وعليه زيادة في كمية النقود يترتب عنه ارتفاع المستوى العام للأسعار وعليه اي زيادة في كمية النقود تخلق ضغطا تضخميا

وبعد التطوير هذه النظرية من طرف "الفريد مارشال " واعضاء مدرسة كمبردج اخدت معادلة التبادل الصيغة جديد وفقا للمعادلة التالية $M=KPY$

P:المستوى العام للأسعار

M :حجم المعروض النقدي

K: الطلب على النقود

Y الدخل القومي

الا ان مدرسة كمبردج لم تختلف في الفترة القصيرة عن نظرية الكمية التقليدية في اطار معادلة التبادل .ففي الفترة القصيرة تفترض هذه مدرسة ثبات كل من الناتج الحقيقي Y والطلب على النقودK كما تشارك المدرسة التقليدية في بقية الافتراضات التي يترتب على تحققها التأثير الكامل والمتناسب للتغير في كمية النقود على مستوى العام الاسعار اما في الفترة الطويلة حيث ينمو الطاقات الانتاجية في الاقتصاد ومع الآخذ بعين الاعتبار اتجاه الطلب على النقود نحو التغير فان زيادة كمية نقود بمعدل اكبر من معدل النمو الناتج القومي سيؤدي الى ارتفاع اسعار

5 2. **نظرية التضخم النقدية الحديثة**::تتفق هذه النظرية مع النظرية التقليدية كون ان السبب في حدوث التضخم يرجع الى حدوث زيادة مستمرة في العرض النقدي الا ان هذه النظرية التي طورها "ميلتون فريدمان " تختلف عن النظرية التقليدية في الافتراضات الاساسية التي يقوم عليها تفسير كيفية حدوث التضخم وفقا

لهذه النظرية لاوجود لحالة التوظيف الكامل في أي مجتمع حيث تقرر النظرية ان هناك ما يعرف باسم المعدل الطبيعي للبطالة ،هذا الاخير يرتبط بمستوى من الناتج يسمى المستوى الطبيعي للناتج .ويتحدد وضع توازن الناتج عند المستوى الطبيعي . ويظهر التضخم وفقا لتحليلا النقديين اذا حدثت زيادة في كمية النقود مما يسبب حدوث الزيادة في الطلب الكلي تؤدي بدورها الى زيادة الطلب على العمالة ومن ثم ارتفاع مستويات الاجور وبالتالي ارتفاع تكلفة الانتاج مما يدفع الكلي الى الانخفاض والعودة الى الوضع التوازن ولكن مع ارتفاع الاسعار واذا استمرت الزيادة في كمية النقود بصورة مستمرة فان الزيادة في الطلب الكلي وارتفاع الاجور التي تؤدي بالعرض الكلي نحو الانخفاض تجعل الاسعار في زيادة المتواصلة معبرة عن التضخم .

5 .3 نظرية الفائض الطلب(التحليل الكينزي للتضخم): تعتبر هذه نظرية التي جاء بيها كينز نظرية خاصة بالفترة القصيرة وتختلف عن الافتراضات التحليل الكلاسيكي يعني التحليل الكينزي لأسباب التضخم يختلف عن التحليل الكلاسيكي يرى كينز ان التضخم مصدره زيادة الطلب الكلي ويتوقف تأثير الزيادة الطلب الكلي على الاسعار المرونة العرض الكلي في المجتمع .

4.5النظرية التضخم الناشئ عن دفع النفقة:

يتمثل جوهر هذه النظرية في تفسير التضخم في ارتفاع المستوى العام للأسعار ويرجع بأساس الى ارتفاع نفقة الانتاج .فاذا كانت النظرية الكنيزية ترى ان مصدر القوى التضخمية في جانب الطلب فأن هذه نظرية ترى مصدرها جانب العرض والتي تفسر حدوث التضخم بانخفاض العرض الكلي نتيجة ارتفاع الاجور دون ان يقابلها زيادة في الانتاج ويترتب على ارتفاع الاجور ارتفاع مماثل في نفقة الانتاج ومن تم انخفاض العرض الكلي .وأيا كان السبب في ارتفاع الاجور فان الارتفاع التكاليف الانتاج نتيجة ارتفاع الاجور يترتب عنها حدوث الانخفاض في العرض وانخفاض العرض يترتب عنه انخفاض في حجم الناتج الكلي وارتفاع في مستوى العام الاسعار.

يعني مما سبقان تضخم العرض يترتب عنه اثرين اولهما ارتفاع المستوى العام للأسعار وثانيهما انخفاض المستوى الناتج ومن تم انخفاض مستوى التوظيف أي بطالة وفي هذه الحالة يتحقق تلازم التضخم والبطالة معا وتدعي هذه الظاهرة بالتضخم الركودي.

5.5 النظرية الهيكلية :يحصل التضخم من وجهة النظر هذه النظرية في حدوث اختلالات في هيكل كل من الطلب او الغرض اوهما معا في اقتصاديات الدول النامية سواء المتقدمة.

–النظرية الهيكلية للطلب : في ظل هذه النظرية يحدث التضخم نتيجة لحدوث اختلالات في جانب الطلب دون ان يقابله تغيرات مماثلة في جانب العرض فإحلال السلع الجديدة محل السلع التقليدية ونتيجة زيادة الدخول

وبفضل اثر التقليد ومحاكاة يزيد الطلب على السلع بدرجة تفوق المعروض منها وبالتالي ارتفاع اسعار عوامل الانتاج نتيجة تنافس السلع التقليدية والسلع الحديثة واثر النهائي للتغير في هيكل الطلب هو ارتفاع المستوى العام للأسعار ،هذا الاخير يستمر في الارتفاع مع استمرار حدوث تغيرات في هيكل الطلب.

-النظرية الهيكلية للعرض: يرجع سبب حدوث التضخم من وجهة النظر هذه النظرية الى حدوث اختلالات هيكلية في جانب العرض في كل من دول المتقدمة والنامية على سواء.

❖ **بالنسبة للدول المتقدمة:** يعزى التضخم الهيكلي في هذه الدول الى ظهور الشركات العملاقة ذات القوى الاحتكارية و تركزها اهدافها في تعظيم ارباحها من خلال :

- تحكم في اسعار البيع منتجاتها
- التحكم في اسعار المدخلات من احتكار الشراء على القنوات الشراء على النطاق الواسع
- التحكم في سلوك المستهلكين بطريقة غير مباشرة

❖ **بالنسبة لدول النامية** :يرتبط ظهور التضخم الهيكلي في الدول بعدة اسباب :

- ضعف الاداء المشروعات الانتاجية
- تأخر ظهور سلع هذه المشروعات
- حمود الجهاز المالي للحكومة
- الفجوة الغذائية في الدول وتبعيتها للدول المتقدمة

كل هذه العوامل من شانها تأثير على النشاط الاقتصادي بهذه الدول وبالتالي احداث ضغوط تضخمية في صور ارتفاع مستمر للأسعار.

جدول رقم (01) التفسيرات المختلفة لمصادر التضخم

النظرية /المقاربة	مصدر التضخم
النظرية النقدية التقليدية والحديثة	الكمية النظرية من المال-دور سرعة دوران النقود-التهاون من قبل السلطات النقدية-توقعات التضخم.
نظريات الطلب	عدم كفاية الطاقة الانتاجية-انخفاض الميل الحدي للادخار —دخول الاضافية-عجز الميزان —زيادة الانفاق غير المنتج.
	النمو في الاجور بشكل الاسرع من الانتاج-عبء

التكاليف	الضرائب الرسوم الاجتماعية–استنفاد المواد الخام– تكلفة الواردات–تكلفة الديون–انخفاض قيمة العملة الوطنية.
النظرية الهيكلية	دور النقابات العمالية –التشريعات الاجتماعية تركيز الجهاز الانتاجي –دور شركات القيادة – ظروف الانتاج غير المستقرة

المصدر : (بن العارية و عبد الرحمان، 2018، صفحة 31).

6. العلاقة بين سعر الصرف والتضخم:

قنوات انتقال سعر الصرف الى التضخم:

في ظل سيادة نظام سعر الصرف مرن وحرية رأس حركة رأس المال، تؤدي السياسة النقدية التوسعية الى انخفاض اسعار الفائدة المحلية ،وبالتالي انخفاض العائد على الايداع والتوظيف ما يشجع رؤوس الاموال على البحث عن عائد اعلى في الخارج ،وهو ما يقود الى زيادة الطلب على العملات الاجنبية ،وعرض العملة المحلية ،فتنخفض قيمتها ينعكس ذلك في اثرين يتمثل الاول في انعكاس انخفاض قيمة العملة في زيادة اسعار الواردات ،مما يؤدي بدوره في ارتفاع معدل التضخم المحلي ،ويتمثل الثاني في انخفاض قيمة العملة يؤدي الى زيادة تنافسية الصناعات التصديرية ،تاركة زيادة في الناتج الحقيقي. (شلغوم، 2017، صفحة 227)

تأثير انظمة سعر الصرف على التضخم :

لقد اشارت اكبر نسبة من الدراسات الى ان هناك تأثير من سعر الصرف الى التضخم بحيث يمكن توضيح هذه العلاقة اكثر من خلال قنوات انتقال السياسة النقدية ومن بين هذه القنوات هي قناة سعر الصرف ،وبما أن الهدف الاساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على التوازنات النقدية واستقرار العملة خاصة لدى الدول النامية ومنها الجزائر لتحقيق الاستقرار النقدي كونها تعاني من اختلالات هيكلية فانه لا يتم ذلك الامن خلال الحفاظ على مستويات الاسعار وقيمة العملة.

يمثل التغيير في سعر الصرف احد العوامل التي تؤثر بشكل كبير في معدل التضخم فارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة المحلية)يؤثر على المستوى العام لأسعار السلع والخدمات داخل الاقتصاد من خلال تأثيره على كل عرض جانبي الطلب الكليين ،فعلى مستوى الطلب الكلي من المتوقع ان ترتفع اسعار الواردات من السلع والخدمات الاستهلاكية بمجرد ارتفاع الاسعار ،ومن ناحية اخرى فان ارتفاع اسعار السلع الرأسمالية والمستوردة وكذلك اسعار كافة مدخلات الانتاج يترتب عليه ارتفاع تكاليف الانتاج .و بالتالي يتأثر مستوى

العرض الكلي بما قد ينعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار السلع والخدمات المنتجة محليا. (شلوفي و سيواء، 2021، صفحة 177)

6. 1 واقع سياسة سعر الصرف والتضخم في الجزائر :

1.6. 1تطور سعر الصرف في الجزائر (1990–2022): (دردوري، 2017، الصفحات 127-135)

- **تطور نظام الصرف سنة 1989:**

ادى التدهور المفاجئ لسعر البترول السنة 1989 الى دخول الاقتصاد الجزائري في ازمة حادة تميزت بعجز نتج عنه تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي اثر تدني الواردات و المختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الانتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية ،وقد ادى هذا الوضع الى محاولة ادخال اصلاحات جذرية في مختلف المجالات اي التوجه اقتصاد توجهه اليات السوق الحرة ذلك اصبح الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج.

- **تطور نظام الصرف الجزائري بين 1986–1994:**

تميزت هذه المرحلة بصدور العديد من التشريعات والنصوص التنظيمية التي كانت ترمي في مجملها الى توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية وتكريس الطابع التجاري للمعاملات بالإضافة الى مشاركة الفعلية لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ،اما فيما يخص نظام الصرف فقد حدثت فيه عدة تغيرات اهمها:

–وفي السنة 1989 قامت الجزائر بتخفيضات متتالية للعملة الوطنية ،استنادا الى شروط صندوق النقد الدولي الذي تم اللجوء اليه عقب ازمة 1986،حيث تم عقد اول اتفاق استعداد انتمائي مع الصندوق في ماي 1989,لتليه عدة اتفاقيات اخرى ،وقد عملت الجزائر على تطبيق سياسة نقدية متشددة في تلك الفترة هذا ما ادى الى تحسن في الموازنة العامة ،لكن التدهور في احتياطي العملة الصعبة قد استمر ،واستمر معه التخفيض في القيمة العملة حيث اصبح الدولار الواحد يعادل 21.8دج سنة1992.

–في سنة 1993 حدث استقرار نسبي في قيمة الدينار الجزائري الى غاية ابرام اتفاق اخر مع صندوق النقد الدولي تمثل في برنامج التثبيت الاقتصادي سنة 1994التي تضمن اصلاحات هيكلية واقتضى تخفيضا لسعر الصرف الدينار حيث يتنقل من 23.4 دج مقابل دولار الواحد سنة 1993 الى 34.1 دج سنة 1994 بقرار من مجلس النقد والقرض تحت وصاية صندوق النقد الدولي.

- **تطور نظام الصرف من 1994-2000**:

وابتداء من اكتوبر 1994 اتبعت سياسة مرنة للإدارة الصرف وذلك من خلال عقد جلسات يومية لتحديد سعر الصرف تحت ادارة البنك الجزائر حيث يتم تحديد سعر الصرف لجميع المعاملات يوميا بناءا على العروض المقدمة من قبل البنوك التجارية في بداية كل جلسة وايضا في ضوء توفر العملة الاجنبية وخلال الفترة التصحيح الهيكلي فقد الدينار الجزائري جزاء كبيرا من قيمته بحيث انتقل من 34.1دج لكل دولار امريكي في سنة 1994 الى 60.6 لكل دولار في سنة 1998 وتعلق ثبات استقرار الدينار بعاملين هما :

- وجود مخزون او احتياطي صرف بكمية كافية
- سياسة نقدية مناسبة

- **سياسة سعر الصرف الدينار خلال الفترة (2000-2015)**:

تمكنت الجزائر خلال فترة الممتدة ما بين سنة2000 و 2015 من اعادة تقويم مؤشرات اقتصادها الكلي وانهاء هذه الفترة في وضعية خارجية مريحة ، وبالتالي ازيح ثقل المديونية عن كاهل الجزائر والتفتت الى التنظيم سياساتها الاقتصادية ،وكجزء من السياسة الاقتصادية تعتبر سياسة سعر الصرف من اهم العناصر التي اولت لها الجزائر اهمية كبيرة.

- **الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (2000-2015)**:

شهدت الجزائر عدة تطورات انعكست على وضعيتها الاقتصادية الخارجية والداخلية ،وفي هذا السياق وقبل التحليل تطور سياسة سعر الصرف الدينار يجب معرفة تطور ديون الجزائر واهم البرامج الاقتصادية التي انجزتها :الديون الخارجية والداخلية للجزائر

- **البرامج الاقتصادية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة (2000-2015)**:تجسدت في برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)،البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)،برنامج توطيد النمو (2010-2014).
- **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2005)**

-تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري (2000-2015):ان اسعار صرف الدينار مقارنة بالعملات الصعبة الرئيسية تحدد بطريقة مرنة على مستوى السوق البينية للصرف على اساس ظروف العرض والطلب سعر صرف الدينار.

لتحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2015يمكن العرض الجدول التالي:

الجدول(02) تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال 2000-2015 (سعر صرف متوسط الفترة)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر الصرف الدينار مقابل الدولار	75.31	77.26	79.68	72.06	77.37	73.36	72.64	66.82
سعر الصرف الدينار مقابل الاورو	69.43	69.2	75.34	87.47	89.64	91.30	91.24	94.99
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر الصرف الدينار الدولار	71.18	72.64	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56	93.24
سعر الصرف الدينار مقابل الاورو	95.86	101.29	99.19	102.61	102.16	105.43	106.30	105

المصدر : (دردوري، 2017)

من الجدول السابق يمكن ملاحظة عدة تغيرات في سعر الصرف الدينار يمكن ذكرها في النقاط التالية :

- في الفترة الممتدة من 2000-2002 استمرت قيمة الدينار الجزائري بزيادة بمعدلات مستقرة تماشيا مع تراجع قيمة الدولار و الاورو ،ويرجع السبب الرئيسي في ذلك الى احداث 11سبتمبر 2001 (انهيار بجي التجارة العالميين) حيث زيادة قيمة الدينار مقابل الدولار الواحد 75.31 د.ج سنة 2000 الى قيمة 79.68 د.ج سنة 2002 اما قيمة الدينار المقابل الاورو فزيادة من 69.43دج سنة 2000 الى 75.34 دج سنة 2002.
- الفترة الممتدة من 2003-2004 شهدت اسعار البترول تحسنا كبير فانتقلت من 54.6 دولار للبرميل سنة 2003الى 67.3دولار للبرميل سنة 2004 هذا مادى الى زيادة حجم الصادرات البترولية الجزائر وبالتالي تحسن قيمة الدينار مقابل الدولار من 72.06دج سنة 2003 الى 77.37 سنة 2004.
- استمرت قيمة الدينار مقابل الدولار في تحسن في الفترة الممتدة من 2005-2007 بسبب ارتفاع الصادرات البترولية

- ❖ في سنة 2008 اثرت الازمة المالية التي شهدها العالم على الدينار الجزائري حيث شهدت فيها اسواق النفط تقلبات حادة فقفزت اسعار النفط الخام من 150دولار للبرميل سنة 2008 لتصل الى 40دولار للبرميل بحلول 2009
- ❖ ادى تحسن قيمة الدولار الامريكي مقابل الاورو الى تراجع قيمة الاورو العملة التي تتبع نظم التعويم مدار مقبل الدولار مثل ما حدث للجزائر سنة 2009 و2010 للحفاظ على ثبات اسعار صادرتها و وارداتها .
- ❖ وفي الفترة من 2010الى 2015 يمكن ملاحظة تدهور قيمة الدينار الجزائري ظاهرة مقابل الدولار والاورو بسبب الركود في قطاع المحروقات الذي كانت من اسبابه ازمة منطقة اليورو .

وفي الاخير يمكن القول ان تدهور قيمة الدينار الجزائري ظاهرة عرفتها الجزائر مند الثمانينات وكانت نتيجة عوامل المتراكمة يمكن ذكر اهمها في ما يلي :

-سماح السلطات النقدية تراجع تدريجي في سعر الصرف عقب الصدمة البترولية المعاكسة لعام 1986 كإجراء لمعالجة تداعيات انهيار اسعار النفط .

-التخفيض الرسمي الدي مس قيمة الدينار خلال عامي 1991و 1994 بضغط من الصندوق النقد الدولي مقابل تقديمه للمساعدة المالية للجزائر وقد كان الهدف من هذا التخفيض بحسب الصندوق هو تصحيح الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي وتقليص الفرق بين السعر الرسمي والموازي الذي يزداد بشكل الحاد.

-التوجه الى سياسة السعر الصرف الجديدة منذ العام 1995 بهدف حماية القدرة التنافسية على المدى المتوسط من خلال الحفاظ على استقرار قيمة سعر الصرف الحقيقي فعلي عبر التدخل بنك الجزائر في سوق الصرف .

-النمو المفرط للواردات في الجزائر حيث وصلت 58.33 مليار دولار عام 2014 وهذا ما يعتبر عائقا امام استقرار قيمة الدينار وذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الاجنبي لتسوية هذه المستوردات والذي يؤدي الى عدم وجو د توازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف ما ينعكس في انخفاض قيمته.

-استخدام سلطات الجزائرية لانخفاض سعر الصرف الدينار مقابل الدولار كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الامريكي عند تحويلها الى دينار الجزائري وهذا في فترات انهيار اسعار النفط مثلما حصل مؤخرا.

-مما سبق يمكن الاستنتاج ان سعر الصرف الدينار رغم تعلقه الكبير بأسعار البترول لكنها لاتعد عامل الوحيد المؤثر في سعر الصرف الدينار فبحكم ارتباط الجزائر مع العالم الخارجي توجد عدة عوامل خارجية تأثر في سعر الصرف الدينار مثل الازمة المالية ازمة الاورو وايضا توجد هناك عوامل داخلية تساهم في تغير قيمة الدينار مثل

ارتفاع حصيلة الواردات بسبب ارتفاع الطلب عليها واتباع الجزائر خلال هذه الفترة سياسة اقتصادية توسعية من اجل برامجها التنموية.

6. 1. 2.تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2019): (إيمان، 2021، الصفحات 85-86)(

تمثل الفترة من 1990 الى يومنا هذا فترة هامة في مسار الاقتصاد الجزائر تمثل ،حيث مرحلة التحول الاقتصاد الى اقتصاد السوق وتتميز بتحر الاسعار .ويمكن ان نقسم تطور معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي :

- تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990- 2003):

الجدول (03) تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2003)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل التضخم	16.65	25.88	31.67	20.54	29.04	29.78	18.68
السنوات	1997	1999	1999	2000	2001	2002	2003
معدل التضخم	5.073	4.95	2.64	0.344	4.22	1.41	4.26

ويمكن ان يقسم هذه الفترة الى عدة فترات بالاعتماد على ارتفاع وانخفاض معدلات التضخم خلالها وذلك كما يلي:

- الفترة (1990-1993):عرف التضخم خلال هده الفترة تزايدا مستمرا حيث يبدأ معدل 16.65% في عام 1990 ليرتفع الى 31.67,% سنة 1992 اي بزيادة قدرها 15 نقطة في مدة سنتين فقط حيث يعتبر معدل 31.67 % اكبر معدل بلغته التضخم خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2003 ،ويمكن تقسيمه هده الزيادة بعدة العوامل اهمها :

- التوسع النقدي المتتالي خلال هذه الفترة وارتفاع معدلات السيولة.

- تزايد حجم الطلب مع ركود في مستويات العرض.

- اما خلال سنة 1993 انخفض معدل التضخم .ب11نقطة ليصل الى 20.54 % ويمكن ارجاع هذه النتائج الى انخفاض وتيرة التوسع النقدي بالإضافة الى استقرار مستويات الطلب الكلي.

- الفترة(1994-1995):خلال هذه الفترة عاود معدل التضخم الارتفاع من جديد حيث انتقلت من معدل 20.54% سنة 1993 الى 29.04% ثم الى 29.78% سنة 1995ويرجع ذلك الى عدة اسباب اهمها التحرير الواسع للأسعار خلال هذه الفترة ورفع الدعم الحكومي عنها .

- الفترة (1996-1999) :خلال هذه الفترة معدلات التضخم حيث بلغت نسبة 18.68% سنة 1996 لتستمر في التراجع بعدها وتبلغ معدل 2.64% سنة 1999 . وتعود هذه النتائج هذه النتائج الحسنة الى تضافر عدة جهود ندكر منها:

- التحكم في السيولة الاقتصادية واعتدال وتيرة التوسع النقدي.
- تدني حجم الائتمان المحلي خلال الفترة.
- تراجع المستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة التي عرفت معدلا عاليا 29.30%

سنة 1999 بالإضافة ايضا الى تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع الصندوق النقد الدولي والذي كان يهدف الى استقرار الاسعار عند المستوى مماثل لما هو عليه الشركاء التجاريين.

- الفترة (2000-2003): بلغ المعدل التضخم 0.34% سنة 2000كادنى حد لمعدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال ويمكن ارجاع هذا الانخفاض الى عدة اجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في اطار برنامج التعديل الهيكلي كتعديل اسعار الفائدة الحقيقية وتقليص الموازنة العامة الى المستويات معقولة والصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن اساليب جديدة لتمويل الانشطة الاقتصادية بدلا من الاصدار النقدي المفرط مما ادى الى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة بل وقياسية.

لكن هذا الانخفاض لم يستمر طويلا حيث سرعان ما عاد معدل التضخم الى الارتفاع في سنة 2001 حيث بلغ 4.02 %وتجاوز بذلك معدل التضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحددة ب3 ويرجع ذلك الى نمو المجمع النقدي M2 , 22.30%جراء نمو احتياطات الصرف والتي تزامنت مع الانطلاق برنامج الانعاش الاقتصادي بالإضافة ايضا الى ارتفاع الحد الادنى للأجر الوطني المضمون والذي ارتفع من 6000الى 8000 دينار الجزائري.

خلال نفس الفترة وايضا اعادة رسملة البنوك التي ادت الى وجود سيولة زائدة في الاسواق بعد ذلك عاد الى التضخم للانخفاض من جديد سنة2002،ومر ذلك هو الانخفاض معدل نمو M2 الى 17.30% سنة 2003 شهدت ارتفاعا جديدا في معدل التضخم حيث بلغ 4.26 %والذي يمكن ارجاعه في جزء مهم منه لنمو الفائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29% مقابل معدل 25.13 % مسجلة سنة2002 كما يلاحظ ان هذا المعدل تجاوز الرقم المستهدف السياسة النقدية لعام 2003.

تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(2004-2019):

من خلال الجدول رقم 04 سنحاول تحليل طبيعة تحركات معدل التضخم خلال الفترة2004 -2019)

الجدول 4 تطور معدلات التضخم خلال (2004–2019)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل التضخم	3.96	1.38	2.31	3.67	4.86	5.73	3.91	4.52
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم	8.89	3.25	2.90	4.78	6.40	5.60	4.3	1.9

نلاحظ من خلال معطيات الجدول 04ان معدل التضخم لم يتجاوز 8.89 %كحد اقصى في عام 2012 لكن من الواضح ايضا انه لم ينخفض ليصل الى الحد الذي بلغه سنة 2000 والمقدر 0.34 %ويمكننا تحليل تحركات معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي :

-في السنة 2004 يعود معدل التضخم المقدرة ب 3.96% والذي يعتبر اكبر من السقف المحدد في التقرير السنوي لنفس السنة الى عدة العوامل منها: تزايد معدل استهلاك العائلات بنسبة 5.4% والذي دعمه ارتفاع دخلهم المتاح بالإضافة الى ارتفاع الاجر الوطني الادنى المضمون بنسبة 25.%

-وفي السنة 2005 قدر معدل التضخم 1.38٪ اي بتراجع قدره نقطتين عما كان سنة 2004 هذا تراجع يفسر بانخفاض اسعار المواد الغذائية وبعودة اسعار البترول الى مستواها الطبيعي بالإضافة ايضا الى الانخفاض معدل السيولة المصرفية الى(39-) وفي السنة2006 قدر معدل التضخم 2.31٪ ليرتفع في سنة 2007 الى 3.67٪ اي انه ارتفع وتجاوز معدل التضخم المستهدف من طرف السياسة النقدية والمقدرة ب 3٪ وذلك الراجع الى ارتفاع اسعار الجملة والخضر والفواكه وايضا نمو السيولة النقدية من 56.7٪ سنة 2006 الى 74.5٪ سنة 2007 بالإضافة الى الارتفاع معدل النمو النقدي 18.6٪ سنة 2006 الى 24.2٪ سنة 2007 وكل هذه تعتبر عوامل الداخلية تساعد على ارتفاع معدل التضخم في السنة الموالية اي 2008 الى 4.86٪ اي زيادة تفوق النقطة عما كان عليه في السنة السابقة ولعل ذلك راجع الى ارتفاع الاسعار المواد الغذائية وخاصة الفلاحية منها السنة2008.

-وفي السنة 2009 قفز المعدل التضخم الى 5.7٪ وهو ما يعتبر اعلى معدل في العشرية الاولى من القرن الواحد والعشرين فخلال التسع اشهر الاولى من سنة 2009 تسارعت وتيرة تغير الرقم القياسي لا سعار

الاستهلاك 1.5 نقطة مقارنة بنفس الفترة خلال سنة 2008 وبذلك يكون معدل التضخم قد انتقل من 4.2٪ في نهاية سبتمبر 2008 الى 5.7٪ في نهاية سبتمبر 2009 ويردع هذا الضغط التضخمي اساسا الى اسعار المواد الغذائية التي وصل مؤشرها الى 7.8 %تحت تأثير الارتفاع الكبير لا سعار السلع الفلاحية الطازجة 20.7 المنتجة محليا . كما يرجع هذا الارتفاع ايضا الى التضخم المستورد الذي حدث مند سنة 2008 حيث ان الازمة المالية ادت الى الارتفاع سعر الصرف الاورو مقابل الدولار الامريكي مما ادى الى الارتفاع اسعار المواد المستوردة من الاتحاد الاوروبي خاصة وان 60 من واردات الجزائر هي من الاتحاد الاوروبي باعتباره الشريك التجاري الاول للجزائر.

-وفي السنة2010 عاود معدل التضخم الانخفاض نوعا ما ليبلغ 3.91% وهذا راجع الى انخفاض اسعار الموارد الغذائية الطازجة .اما في سنة 2011 فقد ارتفع معدل التضخم من جديد ليبلغ 4.52% وحسب الدراسة اجراها بنك الجزائر خلال هذه السنة المحددات التضخم فقد تم التأكيد على المساهمة القوية للتوسع النقدي المقاس بالجمع M2 في هذه الزيادة وذلك بنسبة الزيادة الباقية بين 7 بسبب تحركات اسعار الصرف 21 بسبب التضخم المستورد 9 بسبب ارتفاع اسعار الانتاج الصناعي .

-وفي سنة 2012 ارتفع معدل التضخم بشكل كبير جدا حيث قفز بحوالي 4 نقاط من 4.52٪ سنة 2011 الى 8.9٪ سنة 2012 وهو تقريبا ضعف المعدل السابق ويفسر ارتفاع اساسا بتزايد اسعار بعض المواد الغذائية الطازجة في نفس السنة بالإضافة الى السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة بداية من 2009

وفي السنة 2013 عاد معدل التضخم للانخفاض من جديد ليصل الى 3.25% ليواصل تباطؤه في سنة 2014 بتسجليه لمعدل2.9 %وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي خاصة في ظل الظرف المتميز بانخفاض ايرادات الميزانية الناتج عن انخفاض اسعار البترول.

-اما السنة 2015 فقد انخفض متوسط السعر برميل بالنفط 109.55 دولار في السداسي الاول .من 2014 الى 58.23 دولار في السداسي الاول من 2015 انخفاض بنسبة 47.02% واستمر هذا الانخفاض ليصل في اواخر سنة 2015 الى 35 دولار للبرميل الواحد وهو اقل من السعر المرجعي المبرمج في قانون المالية لسنة 2016 والمقدر 37 دولار للبرميل الواحد ،واقترب السعر المرتقب من سعر التكلفة الاستخراج ما سيزيد من عجز الميزانية اكثر وقد كان لهذا الانخفاض الكبير في الاسعار النفط ارتباط وثيق بقيمة العملة الوطنية خاصة وان حكومة عمدت الى تخفيض العملة اكثر من اجل تحقيق جباية البترولية اكبر هذا الانخفاض في العملة من شانه رفع المعدلات التضخم فحسب احصائيات وزارة المالية قدر معدل التضخم لسنة 2015قدرها 4.78 %اي

بزيادة قدرها 1.86 نقطة عن سنة 2014 ليواصل الارتفاع ايضا سنة 2016 ليبلغ 6.4 %ويبدوا ان هذا التواصل في الارتفاع خلال سنتي 2015و2016 لا علاقة له بالتضخم المستورد كون مؤشر اسعار استهلاك المنتجات ذات محتوى مستورد كبير لم يعرف الا ارتفاعا بسيطا ولم تبلغ مساهمته في التضخم الكلي الا 21.8 %كما يبدوا ان ارتفاع التضخم في سنة 2016 لم يرافقه توسع في الكتلة النقدية حيث وللسنة الثانية على التوالي لم ترتفع وسائل الدفع التي يمتلكها المتعاملون غير الماليون الا بواقع 0.79٪في 2016 مقابل 0.13 %سنة 2015.

-بعد السنتين من الارتفاع المتواصل لمعدل التضخم عاد غي سنة 2017 الى الانخفاض نوعا ما حيث قدر 5.6% واستمر في الانخفاض خلال السنتين 2018و 2019 وفي سنة 2022 بلغت نسبة التضخم 3.9% وذلك بسبب سعي الدولة المستمرة الى تخفيض معدل التضخم والتحكم اكثر في الاسعار .

7 الدراسات السابقة:

-الدراسة الاولى (طلحة 2019) :اولى الباحث تشخيص ظاهرة التضخم في الجزائر بغية معرفة اثرها الحقيقي على مستوى كل من النمو الاقتصادي وسعر الصرف باعتبارها من المؤشرات الاقتصادية الهامة وقاعدة حقيقية تبين عليهما اسس الاقتصاد الوطني وهذا خلال الفترة (2017-1970) واستخدمها في دراسته منهجية الاتجاه من مؤشر سعر الصرف حذو مؤشر التضخم مع وجود علاقة تأثري بين متغيرات الدراسة في الاجلين الطويل والقصير .

-الدراسة الثانية : (شلوفي عمير ،سببوا زينب ،2021) حاولت هذه الدراسة تبيان اثر سعر الصرف على التضخم وما مدى قدرته على امتصاص الصدمات في الاقتصاد الجزائري ،وهذا باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة (2018-1980) للمؤشرين اسعار الاستهلاك كمتغير تابع وسعر الصرف الحقيقي كمتغير مستقل باستخدام اسلوب ARDL ،اين توصلت الدراسة الى نتائج مفادها وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين الدراسة بحيث يلغب السعر الصرف دورا مهما في الاداء التضخمي واعتباره من بين اهم المؤشرات التي تعمل كممتصة للصدمات للحفاظ على الاستقرار الاقتصاد الكلي.

-الدراسة الثالثة :(مسقم نور الدين ،وشيبوط سليمان ،2023) تبحث هذه الدراسة على العلاقة بين سعر الصرف الرسمي ومعدل التضخم للاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2021 -1995) باستعمال المنهج الكمي

متمثلا في نموذج انحدار الذاتية للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة للكشف عن وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات المفسرة لها وقد لخصت هذه الدراسة و القياسية في وجود علاقة توازن طويلة الاجل بين المتغيرين.

-الدراسة الرابعة :(مسعودي ميهوب ،يوسف بركاني 2017)محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (2014/1990)مجلة الدراسات والابحاث –المجلة العربية في العلوم الإجتماعية والإنسانية –الجزائر العدد 27 هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إبراز ودراسة النظرية الإقتصادية التي يعتمد عليها الفكر الاقتصادي قصد الإستعانة بها، وتحدد أهم المتغيرات المؤثرة في سيرورة التضخم في الجزائر، وايضا تحدد طبيعة العلاقة التي تربط بين المتغيرات الإقتصادية الكلية والمستو العام للأسعار وكذالك محاولة الوصول إلي نموذج يتطابق مع الواقع الجزائري .

-الدراسة الخامسة :(مخاليف أسماء 2017/2016)محددات التضخم في الجزائر مقارنة بدول الإستهلاك أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2017 هدفت هذه الدراسة لتعرف علي مختلف المفاهيم والنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والعوامل التي تحكمها، مختلف أثارها لإظهار أهميتها في تأثير النشاط الاقتصادي وإبراز أساس التحليلي والنظري لظاهرة التضخم، وإسقاط ذالك علي الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2014/1980) لتعرف علي أهم الأثار الإقتصادية والإجتماعية الذي أفرزتها الضغوط التضخمية في هذا الإقتصاد ,بالإضافة إلي محاولة بناء نموذج قياسي يبرز أهم عوامل المسببة لتضخم في الإقتصاد الجزائري لتخفيف من حدته، وكذلك خروج بنتائج وتوصيات قد تساهم في تحقيق استقرارا الأسعار المحلية وتحسين أداء الإقتصاد الوطني .

-الدراسة السادسة: (دربيي حيدر عباس,2016)أثر العمق المالي ومعدل سعر الصرف علي التضخم في العراق خلال الفترة (2014/1970) مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية العراق، المجلة 6،العدد2 .

إستهدفت هذه الدراسة أثر العمق المالي مقاسا بنسبة عرض النقود إلي الناتج المحلي ومعدل سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي علي معدل التضخم في العراق خلال الفترة (2014/1970)

خلاصة الفصل الثاني:

يعتبر التضخم ظاهرة الإقتصادية والاجتماعية تؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين، من خلال ارتفاع السلع والخدمات المحلية مقارنة بالأجنبية، مما يؤدي الى ارتفاع طلب على المنتجات الأجنبية مقارنة بالمحلية، وبالتالي فهو يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، مقارنة بالأجنبية، مما يؤثر على الميزان الجاري، وبالتالي فإنه كلما كان التأثير سلبي على ميزان المدفوعات، فإن ذلك يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية، مما يؤدي بالدولة إلى فقدان المصداقية التعامل بعملتها، وبالتالي فإن ذلك يؤدي البنك المركزي إلى ضخ العملة بدون مقابل، أي أن هناك نقود كثير تطارد السلعة القليلة، مما يزيد من نسبة التضخم.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

تمهيد : تهدف هذه الدراسة إلى تقدير العلاقة بين أنظمة سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 وتوصلنا إلى نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة طردية بين المتغيرين وكذلك تبين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف ومعدلات التضخم.

1-نظام سعر الصرف في الجزائر وفقا لمختلف التصنيفات

سوف نحاول تسليط الضوء على طبيعة نظام سعر الصرف وفقا لكل تصنيف على حدا ، محاولة لفهم مختلف الأساسيات النقدية و المالية للاقتصاد.

***وحدات في تصنيف (أدوات مستخدمة في تصنيف)**

1-1 تصنيف **Levy-Yeyati, Federico Sturzenegger**

يوضح لنا الجدول التالي تصنيف نظام سعر الصرف في الجزائر وفقا لمنجية Levy-Yeyati Sturzenegger ، حيث يغطي هذا التصنيف الفترة الممتدة من (1974 – 2000) ، و الجدول التالي يوضح لنا تطور نظام سعر الصرف في الجزائر :

الجدول (5): تصنيف Levy- Yeyati

الفترة	*نظام سعر الصرف*
1974 - 1993	سعر الصرف المربوط الى سلة من العملات
1994	تعويم غير نقي / الربط الزاحف
1995	التعويم
1996 - 1997	تعويم غير نقي / الربط الزاحف
1998 - 2000	التعويم

Source: Levy-Yeyati, Federico Sturzenegger(2005), Classifying exchange rate regimes , *European Economic Review* , 49

انطلاقا من الجدول (5) ، يتضح لنا أن الفترة من (1974 - 1993) ساد فيها نظام الربط الى سلة من العملات ، و انطلاقا من سنة 1994 تم الشروع في تطبيق نظام الربط الزاحف الذي يتسم بنوع من المرونة .

2.1 : **تصنيف** Bubula , Otker-Robe (2002)

الجدول التالي يوضح لنا تصنيف نظام سعر الصرف في الجزائر وفقا لمنهجية Bubula , Otker-Robe ، و هو تصنيف صادر عن صندوق النقد الدولي .

الجدول (6) تصنيف Bubula , Otker-Robe (2002)

الفتـــرة	*نظام سعر الصرف*
من سنة 1990 الى 1993	الربط بسلة من العملات (Basket)
من سنة 1994 الى 2000	التعويم المدار Othe managed floating

SOURCE : Andrea Bubula and Inci Otker-Robe , the evolution of exchange rate regimes since 1990 Evidence from DE FACTO policies , IMF WOKING PAPER , P 36

من الجدول (6) نلاحظ أن تصنيف Bubula , Otker-Robe يغطي الفترة الممتدة من 1990 الى غاية 2000 ، حيث يتضح لنا أن الفترة من 1990 الى 1993 ساد فيها نظام الربط بسلة من العملات و انطلاقا من سنة 1994 تم الشروع في تطبيق نظام التعويم المدار .

3.1 : تصنيف Reinhart- Rogoff

يعتبر تصنيف Reinhart- Rogoff من التصنيفات الأكثر واقية لنظم سعر الصرف ، حيث يأخذ بعين الاعتبار هذا الأخير أسواق الصرف الموازية (سوق الصرف السوداء) و التي تم اهمالها في التصنيفات الأخرى . و الجدول التالي يوضح تصنيف نظام سعر الصرف في الجزائر وفقا لهذا التصنيف

الجدول رقم(7) تصنيف Reinhart- Rogoff

التاريـــخ Date	**Classificationالتصنيف الأولي ، الثنائي ، الثلاثي**	**الملاحظة**
1878 - نوفمبر 1942	الربط الى الفرنك الفرنسي	عرض الفرنك الفرنسي . الفرنك الفرنسي هو العملة القانونية جنبا الى جنب مع الفرنك الجزائري بعد 8 أوت 1920 . في ماي 1940 تم ادخال نظام التحكم في النقد الأجنبي
نوفمبر 1942- 6 ديسمبر 1944	الربط الى الدولار الأمريكي و الجنيه	أدرجت في منطقة الاسترليني
6 ديسمبر 1944-ديسمبر 1946	الربط الى الفرنك الفرنسي	العودة الى منطقة الفرنك الفرنسي

جانفي 1947 – ديسمبر 1948	الربط الى الفرنك الفرنسي / الهبوط الحر	
جانفي 1949 – أبريل 1964	النطاق حول الفرنك الفرنسي / السوق الموازية	
أبريل 1964 – أوت 1972		النطاق ± 5 % ، الدينار الجزائري يحل محل الفرنك ، بداية التحكم في النقد الأجنبي عام 1967. قسط السوق الموازية في نطاق 30-70٪
أوت 1972 – جانفي 1974	التعويم المدار / السوق المزدوجة	الربط الرسمي الى الفرنك الفرنسي
جانفي 1974 – ديسمبر 1987	تصنيف فعلي النطاقات الزاحفة حول الدولار الأمريكي / السوق المزدوجة	النطاق ± 5 % ، قسط السوق الموازية يبلغ 469٪ في أبريل 1985 . سعر الصرف الرسمي يثبت الى سلة من العملات غير معلنة مسبقا
جانفي 1988 – مارس 1994	السوق الموازية	
أبريل 1994 – جانفي 1995	الهبوط الحر/ التعويم المدار	
فيفري 1995 – جانفي 1999		النطاق ± 2 %
جانفي 1999 – 2010		النطاق ± 2 %

Source : Reinhart-Rogoff (2010)

1- 4اختبار جذر الوحدة ADF test

ان الاعتماد على السلاسل الزمنية بالنسبة لمتغيرات الدراسة يدفعنا الى تحديد درجة تكامل هذه السلاسل من خلال اختبار جذر الوحدة " Unit root test " و سنعتمد على اختبار ديكي فولير المعزز ADF و كذلك فيليب بيرون PPلتأكيد نتائج الاختبار الأول .

حيث يرتكز اختبار ديكي فولير المعزز على صيغ الانحدار التالية :

$$\Delta xt = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$\Delta xt = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi j \Delta x_{t-j+2} + c + \varepsilon t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

$$\Delta xt = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi j \Delta x_{t-j+2} + bt + c + \varepsilon t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث أن P : عدد التأخرات في النموذج

Δ : التفاضل الأول للمتغير

ε t : خطأ التقدير العشوائي

و يرتكز اختبار جذر الوحدة على اختبار الفرضيتين التاليتين :

الفرضية العدمية $H_0 : \phi = 1$

الفرضية البديلة $H_1 : |\emptyset| < 1$

في حالة قبول الفرضية العدمية ، فهذا يعني وجود جذور وحدية و بالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية

استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير الاحصائية ϕ فإننا نحصل على الاحصائية tϕ j التي تخضع لتوزيع (Student .) .

2 – التكامل المشترك بمنهجية Engel Granger

2–1 تحليل السلاسل الزمنية : بما أن دراستنا التطبيقية سوف تعتمد عل سلاسل زمنية سوف نقوم بعرض بعض الأدبيات الخاصة بتحليل السلاسل الزمنية و اختبارات التكامل المشترك .

لتكن السلسلتين الزمنيتين xt و yt (مستقلتان عن بعضهما البعض) ، حيث أن كل سلسلة زمنيه تتبع مسارا عشوائيا حيث :

$$xt = x_{t-1} + \varepsilon t \quad , \quad y t = y_{t-1} + \varepsilon t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

كل من السلسلتين xt و y t غير مستقرتين ، و يمكن كتابة في هذه الحالة أن I(1) $\rightarrow$xt

و I(1) $\rightarrow$yt و للحصول على سلاسل زمنية مستقرة يجب مفاضلة المتغيرات مرة واحدة . ان عدم استقراريه السلاسل الزمنية يمكن التعبير عنها احصائيا على النحو التالي : (Hamisultane)

$$Yt : y1 = y0 + \varepsilon 1$$

$$y2 = y1 + \varepsilon 2 = y0 + \varepsilon 1 + \varepsilon 2$$

$$\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots y\,t = y0 + \sum_{i=1}^{t} \varepsilon i \quad , \quad \varepsilon i \quad Idi\,(0\,,\,\sigma_{\varepsilon}^{2})$$

بصفة عامة اذا كان لدينا سلسلتين زمنيتين xt و yt (غير مستقرتين) و متكاملتين من الدرجة I(d) ، فالمزج الخطي $\varepsilon\,t = y\,t - a\,xt - b$ كذلك متكاملة من الدرجة I(d) ، حيث أن الانحدار الذي نحصل علية و الناتج عن مزج خطي لسلاسل زمنية غير مستقرة يسمى بالانحدار الزائف Spurious (regression) .

و يتميز الانحدار الزائف بارتفاع معامل التحديد R^2 و اتجاهه نحو الواحد الصحيح و هذا ناتج عن تأثير الاتجاه العام (trend) ، في حين أن المتغيرات لا تربط بينها أية علاقة أي أنها تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل .

تنحصر فكرة التكامل المشترك أنه في المدى القصير السلسلتين xt و yt يمكن أن يشهدا تطورا و مسارا مختلفا لكن في المدى الطويل يسيران جنبا الى جنب . أي أنه توجد علاقة مستقرة في المدى الطويل بين xt و yt بحيث أن انحدار المدى الطويل أو انحدار التكامل المشترك يأخذ الصيغة التالية :

$$y\,t = a\,xt + b$$

لتكن لدينا السلسلتين xt و yt حيث أن I(1) ~~و~~ I(1) فاذا تحصلنا على المزج الخطي التالي:

$$y\,t - a\,xt - b = \varepsilon\,t \qquad I(0) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

فيمكن القول في هذه الحالة أن السلستين الزمنيتين xt و yt تربط بينهما علاقة تكامل مشتركا (أو متكاملتين تكاملا مشتركا) و نكتب

$$xt\,,\,yt \qquad \sim I\,(1,\,1) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

2-2 نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR

ان نموذج متجه تصحيح الخطأ هو بالحقيقة نموذج متجه انحدار ذاتي(VAR) ، و نموذج الانحدار الذاتي يستخدم لوصف العلاقة الديناميكية التبادلية بين المغيرات المستقرة . و يعد نموذج متجه تصحيح الخطأ كحالة خاصة من نموذج الانحدار الذاتي للسلاسل الزمنية المستقرة من الدرجة الأولى . و اذا افترضنا لدينا سلسلتين زمنيتين x_t و y_t ، فان النموذج الديناميكي التبادلي بين المتغيرين يوضع على النحو التالي :

$$y_t = \beta_{1.0} + \beta_{1.1}{}^{*} y_{t-1} + \beta_{1.2}{}^{*} x_{t-1} + \varepsilon_1 \ldots\ldots\ldots\ldots [20]$$

$$x_t = \beta_{2.0} + \beta_{2.1}{}^{*}y_{t-1} + \beta_{2.2}{}^{*}x_{t-1} + \varepsilon_2 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots[21]$$

كلا المعادلتين تظهران أن كل متغير يعتمد على فترة ابطاء ذاتية و على فترة ابطاء للمتغير الاخر ، و كلا المعادلتين تشكلان نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) بإبطاء فترة واحدة

و اذا كان كل من x_t و y_t مستقرتان فيكمن تقدير المعلمات أعلاه بطريقة المربعات الصغرى العادية Ols . أما اذا كان كل من x_t و y_t غير مستقرتين في المستوى الأصلي. (وسام حسن، 2013، صفحة 84) و لكنهما مستقرتان عند الفروق الأولى ، فانه يتم تقدير النموذج التالي:

$$\Delta y_t = \beta_{1.0} + \beta_{1.1}{}^{*}\Delta y_{t-1} + \beta_{1.2}{}^{*}\Delta x_{t-1} + \varepsilon_1 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots[22]$$

$$\Delta x_t = \beta_{2.0} + \beta_{2.1}{}^{*}\Delta y_{t-1} + \beta_{2.2}{}^{*}\Delta x_{t-1} + \varepsilon_2 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots[23]$$

يرتكز اختبار علاقات السببية على وضع الفرضيتين التاليتين :

$H_0 : y_{2t}$ لا يسبب y_{1t} ، اذا تم قبول الفرضية العدمية H_0 التالية :

$$H_0 : \beta_{11} = \beta_{12} = \beta_{13} \ldots\ldots\ldots = \beta_{1P} = 0$$

$H_0 : y_{1t}$ لا يسبب y_{2t} التالية : H_0 ، اذا تم قبول الفرضية العدمية

$$H_0 : \alpha_{11} = \alpha_{12} = \alpha_{13} \ldots\ldots\ldots = \alpha_{1P} = 0$$

كما يمكننا اجراء الاختبار على النحو التالي :

فرضية أن y_{2t} يسبب y 1t

$H_0 : \beta_{11} = \beta_{12} = \beta_{13} \ldots\ldots\ldots = \beta_{1P} = 0$ et $y_{1t} = \gamma_1 + \alpha_{11}y_{t1-1} + \alpha_{12}y_{t1-2} + \ldots\ldots \alpha_{1p}y_{t1-p}$ y_{1t} لا يسبب y_{2t}

$H_1 : \beta \neq 0$ أي y_{2t} يسبب y_{1t} يوجد على الأقل معامل انحدار يختلف عن الصفر

فرضية أن y_{1t} يسبب y 2t

$H_0 : \alpha_{11} = \alpha_{12} = \alpha_{13} \ldots\ldots\ldots = \alpha_{1P} = 0$ et $y_{2t} = \gamma_2 + \beta_{21}y_{t2-1} + \beta_{22}y_{t2-2} + \ldots\ldots \beta_{2p}y_{t2-p}$ y_{2t} لا يسبب y_{1t}

$H_1 : \alpha \neq 0$ أي y_{2t} يسبب y_{1t} يوجد على الأقل معامل انحدار يختلف عن الصفر

يرتكز الاختبار على تحديد قيمة الاحصائية F^* و مقارنتها بالإحصائية $F_{statistic}$ احصائية فيشر (الجدولية ، وفقا للقواعد التالية :

$F^* < F_{statistic}$ نقبل الفرضية H_0 أي أنه لا توجد علاقات السببية :

$F^* > F_{statistic}$ نرفض الفرضية H_1 : أي أنه توجد علاقات السببية

حيث أن الاحصائية F^* تحدد وفق العلاقة التالية :

$$= \frac{(SCRR - SCRU)/c}{SCRU/(n-k-1)} F^*$$

حيث SCRR :مجموع مربعات الأخطاء في المعادلة المختزلة (contraint)

SCRU : مجموع مربعات الأخطاء في المعادلة غير المختزلة (non contraint)

c : عدد المعلمات المراد اختبار معنويتها احصائيا

n-k-1 : درجة الحرية

3 / تطور متغيرات الدراسة

3-1تطور نسبة التضخم (1980 – 2021) نسبة التضخم

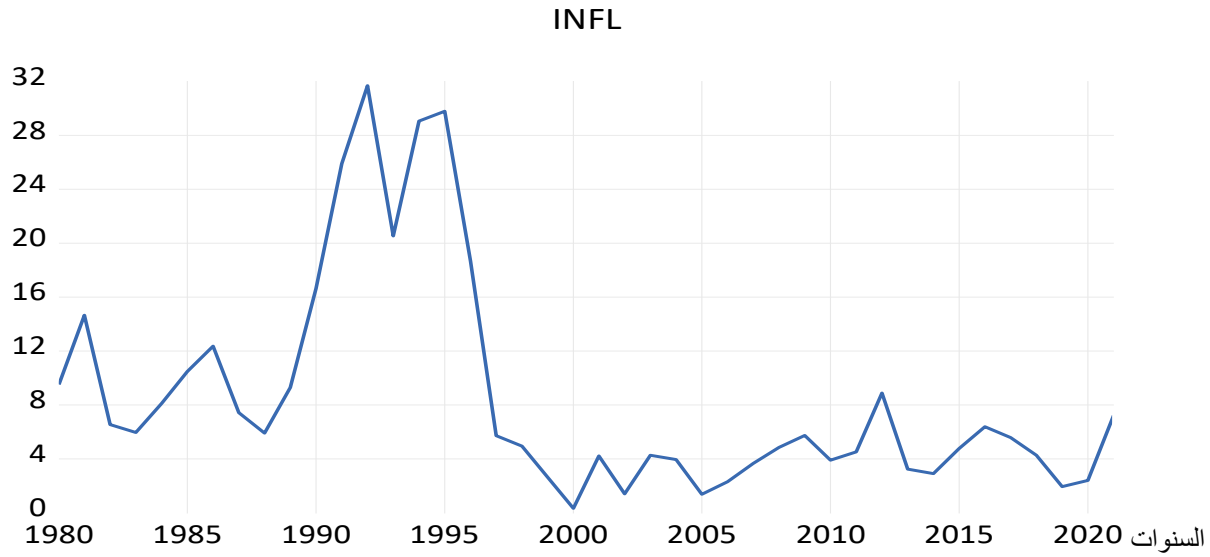

المصدر :من إعداد الباحثين على إحصائيات البنك الدولي

نلاحظ من خلال المنحني:

الفترة الاولى: 1980الى 1990كانت اعلى قيمة في سنة 1982حيث بلغت قيمة 14٪

من الفترة الثانية: 1990الى 2000حيث كانت أعلى قيمة فذي الفترة سنة 1992ب 31.66٪

والفترة الثالثة: من سنة 2000الى 2021واكبر قيمة خلال هذه الفترة كانت سنة 2012ب 8.89٪.

3-2 تطور سعر الصرف الرسمي (مقابل الدولار) (1980 – 2021)

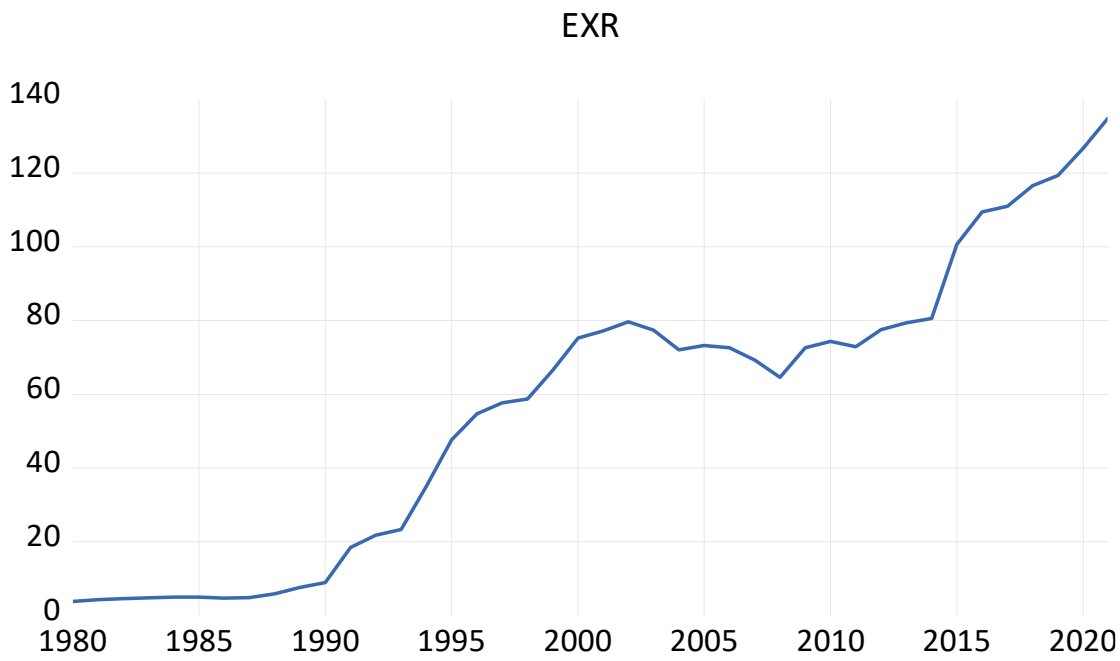

المصدر: من إعداد الباحثين على إحصائيات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل المقابل يمر المنحنى ب3مراحل حيث:

الفترة الاولى: من 1980الى 1990حيث خلال هذه المدة لم يتجاوز سعر الصرف عتبة 8 د.ج حيث كان يتراوح بين المجال 4و5 د. ج

الفترة الثانية: من1990الى2008حيث أخذ سعر الصرف في هذي الفترة في التزايد ليبلغ اعلى قيمة له سنة 2002 ب 79.68 د.ج ليأخذ بعدها في تراجع الى اخر الفترة.

الفترة الثالثة: وابتداء من سنة 2008 يأخذ في التزايد الى غاية نهاية مدة الدراسة سنة 2022حيث بلغ 126.77د.ج .

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	INFL	EXR
Mean	8.671694	56.70200
Median	5.735292	67.93314
Maximum	31.66966	135.0641
Minimum	0.339163	3.837450
Std. Dev.	8.096382	39.71951
Skewness	1.622495	0.056703
Kurtosis	4.633364	1.945362
Jarque-Bera	23.09622	1.968965
Probability	0.000010	0.373632
Sum	364.2112	2381.484
Sum Sq. Dev.	2687.607	64683.22
Observations	42	42

مصفوفة الارتباط الخطي

Covariance Analysis: Ordinary

Sample: 1980 2021
Included observations: 42

Correlation t-Statistic Probability	INFL	EXR
INFL	1.000000 ----- -----	
EXR	-0.469390 -3.362077 0.0017	1.000000 ----- -----

من خلال نتائج مصفوفة الارتباط الخطي الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ ان معامل الارتباط بين سعر الصرف و معدل التضخم بلغ **r= – 0,46** و معنوي احصائيا عند مستوى 5 % و 1 % و معنى ذلك انه توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين .

4 / نتائج اختبار استقراري متغيرات الدراسة (اختبار ADF)

يمكن تلخيص نتائج اختبار استقراري متغيرات الدراسة على النحو التالي :

Null Hypothesis: INFL has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		**-2.191587**	**0.4814**
Test critical values:	**1% level**	**-4.198503**	
	5% level	**-3.523623**	
	10% level	**-3.192902**	

***MacKinnon (1996) one-sided p-values.**

Null Hypothesis: D(INFL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		**-5.656227**	**0.0002**
Test critical values:	**1% level**	**-4.205004**	
	5% level	**-3.526609**	
	10% level	**-3.194611**	

***MacKinnon (1996) one-sided p-values.**

Null Hypothesis: EXR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		**2.082745**	**0.9899**
Test critical values:	**1% level**	**-2.624057**	
	5% level	**-1.949319**	
	10% level	**-1.611711**	

***MacKinnon (1996) one-sided p-values.**

Null Hypothesis: D(EXR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		**-3.250740**	**0.0018**
Test critical values:	**1% level**	**-2.624057**	
	5% level	**-1.949319**	
	10% level	**-1.611711**	

***MacKinnon (1996) one-sided p-values.**

من خلال نتائج اختبار استقراريه المتغيرات عند المستوى(level) نلاحظ أن القيم المطلقة للإحصائية| tΦj | أقل من القيم الحرجة، مما يدفعنا الى قبول الفرضية العدمية أي وجود جذور وحدية و بالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية، كما توضح نتائج اختبار استقراريه المتغيرات عند الفروق الأولى (First diff) أن القيم المطلقة للإحصائية| tΦj | تفوق القيم الحرجة، مما يدفعنا الى رفض الفرضية العدمية أي استقرار السلاسل الزمنية عند الفروق الأولى ،أي أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أي من الشكل I(1).

5 – تقدير العلاقة التوازنية بين سعر الصرف و نسبة التضخم .

5–1 بعد تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية تحصلنا على النتائج التالية :

Dependent Variable: INFL
Method: Least Squares
Sample: 1980 2021
Included observations: 42

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.09694	1.962445	7.183356	0.0000
EXR	-0.095680	0.028459	-3.362077	0.0017

R-squared	0.220327	Mean dependent var	8.671694
Adjusted R-squared	0.200835	S.D. dependent var	8.096382
S.E. of regression	7.237843	Akaike info criterion	6.842971
Sum squared resid	2095.455	Schwarz criterion	6.925718
Log likelihood	-141.7024	Hannan-Quinn criter.	6.873301
F-statistic	11.30356	Durbin-Watson stat	0.471873
Prob(F-statistic)	0.001713		

يقدر معامل التحديد (R^2) بـ 0,22وهذا يدل على أن النموذج قد فسر نسبة 22% فقط من تغيرات المتغير التابع INFL،و هي نسبة ضعيفة أما النسبة المتبقية فهي ناتجة عن متغيرات لم يتضمنها النموذج. تقدر الاحصائية *F-statistic* بـ 11,3 و معنوية احصائيا عند مستوى 1 %و 5 % ، و هذا ما يدفعنا الى رفض الفرضية العدمية أي أن معاملات انحدار غير معدومة ، و بالتالي فالنموذج المقدر معنوي كليا عند مستوى 1 % و 5 %. النتائج عموما تعكس واقع الاقتصاد .

5–2 – اختبار سكون بواقي الانحدار:

بعد الحصول على بواقي الانحدار ε_t و هي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى . و ينصب الاختبار على التحقق من أن هذا المزج الخطي ساكن أي متكامل من الدرجة صفر.

$$\Delta \hat{\varepsilon}_t = \alpha_0 + \delta \hat{\varepsilon}_{t-1} + \Delta \hat{\varepsilon}_{t-1} + e\,t$$

و الجدو التالي يوضح نتائج اختبار سكون البواقي (اختبار ديكي فولير المعزز و على النحو التالي :

Null Hypothesis: UT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		**-2.285721**	**0.0232**
Test critical values:	**1% level**	**-2.622585**	
	5% level	**-1.949097**	
	10% level	**-1.611824**	

***MacKinnon (1996) one-sided p-values.**

من خلال نتائج اختبار سكون البواقي تتضح لنا أن القيمة المطلقة للإحصائية | tΦj | اكبر من القيم الحرجة ، مما يدفعنا الى رفض الفرضية العدمية أي أن سلسلة البواقي لا تحتوي على جذر الوحدة أي انها مستقرة و بالتالي يمكن استنتاج أن سعر الصرف يتكامل تكاملا مشتركا مع معدل التضخم بالنسبة للاقتصاد الجزائري و بالتالي يمكن القول أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين و هذه النتائج تتوافق مع فرضيات النظرية الاقتصادية و عدة دراسات تجريبية سابقة .

5-3/ نموذج تصحيح الخطأ

اذا كان كل من x_t و y_t مستقرتان فيكمن تقدير المعلمات أعلاه بطريقة المربعات الصغرى العادية Ols . أما اذا كان كل من x_t و y_t غير مستقرتين في المستوى الأصلي. (وسام حسن، 2013، صفحة 84) و لكنهما مستقرتان عند الفروق الأولى ، فانه يتم تقدير النموذج التالي :

$$\Delta y_t = \beta_{1.0} + \beta_{1.1}{}^{*}\Delta y_{t-1} + \beta_{1.2}{}^{*}\Delta x_{t-1} + \varepsilon_1$$

$$\Delta x_t = \beta_{2.0} + \beta_{2.1}{}^{*}\Delta y_{t-1} + \beta_{2.2}{}^{*}\Delta x_{t-1} + \varepsilon_2$$

أما اذا كانت تربط بين كل من السلسلتين x_t و y_t علاقات التكامل المشترك ، فانة يمكن تقدير متجه تصحيح الخطأ التالي :

$$\Delta y_t = a_{1.0} + \alpha_{11}\,(y_{t-1} - \beta_0 - \beta_1\, x_{t-1}\,) + v_1$$

$$\Delta x_t = a_{2.0} + \alpha_{12} (y_{t-1} - \beta_0 - \beta_1 x_{t-1}) + v_2$$

حيث يوضح متجه تصحيح الخطأ العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات و التعديل الديناميكي على المدى القصير ، حيث أن المعامل α_i يمثل حد تصحيح الخطأ (Ect) يجب أن يكون سالبا و معنوي احصائيا ، و الذي يمثل سرعة التعديل من الأجل القصير الى الأجل الطويل .

لنفرض لدينا المتغيرات $y_{1.t}$ ، $y_{2.t}$ و $y_{3.t}$ و هي عبارة عن متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى ، فنموذج متجه تصحيح الخطأ الذي يمكن تقديره بدرجة ابطاء $p(1)$ يكون على النحو التالي : (Bourbonnais.، صفحة 308)

$$\Delta y_{1.t} = a_0^1 + b_1^1 \Delta y_{1.t-1} + b_2^1 \Delta y_{2.t-1} + b_3^1 \Delta y_{3.t-1} + \alpha^1 (y_{1.t-1} - \beta_1 y_{2.t-1} - \beta_2 y_{3.t-1} - \beta_0) + \varepsilon_t^1$$

$$\Delta y_{2.t} = a_0^2 + b_1^2 \Delta y_{1.t-1} + b_2^2 \Delta y_{2.t-1} + b_3^2 \Delta y_{3.t-1} + \alpha^2 (y_{1.t-1} - \beta_1 y_{2.t-1} - \beta_2 y_{3.t-1} - \beta_0) + \varepsilon_t^1$$

$$\Delta y_{3.t} = a_0^3 + b_1^3 \Delta y_{1.t-1} + b_2^3 \Delta y_{2.t-1} + b_3^3 \Delta y_{3.t-1} + \alpha^3 (y_{1.t-1} - \beta_1 y_{2.t-1} - \beta_2 y_{3.t-1} - \beta_0) + \varepsilon_t^1$$

حيث أن : α^1 ، α^2 و α^3 عبارة عن حدود تصحيح الأخطاء (Ect) ، بالنسبة لكن من $\Delta y_{1.t}$ ، $\Delta y_{2.t}$ و $\Delta y_{3.t}$ على الترتيب ، و من خلال اجراء اختبار *t-student* لحدود تصحيح الأخطاء يمكننا التأكد من وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة الى المتغير التابع عند مستوى معنوية معين .

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(INFL)
Method: Least Squares
Date: 05/31/24 Time: 21:39
Sample (adjusted): 1981 2021
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.049070	0.837048	-1.253297	0.2178
D(EXR)	0.295228	0.147493	2.001640	0.0525
UT(-1)	-0.326875	0.103063	-3.171594	0.0030

R-squared	**0.225164**	**Mean dependent var**	**-0.055897**
Adjusted R-squared	**0.184383**	**S.D. dependent var**	**4.874770**
S.E. of regression	**4.402480**	**Akaike info criterion**	**5.872569**
Sum squared resid	**736.5095**	**Schwarz criterion**	**5.997952**
Log likelihood	**-117.3877**	**Hannan-Quinn criter.**	**5.918226**
F-statistic	**5.521303**	**Durbin-Watson stat**	**1.592944**
Prob(F-statistic)	**0.007852**		

من خلال نتائج التقدير يتضح لنا أن معلمة حد تصحيح الخطأ (ECT) سالبة و تقدر بـ (0.326-) و معنوية عند مستوى1 %، و تشير معلمة حد تصحيح الخطأ الى أن معدل التضخم يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t=1) تعادل 32,6 %. و بعبارة أخرى ، أن معدل التضخم يصحح من اختلال قيمته التوازنين المتبقية من كل فترة ماضية بنحو . أي أنه عندما ينحرف هذا الأخير خلال المدى القصير في الفترة t=1 عن قيمته التوازني في المدى الطويل ، فانه يتم تعديل ما يعادل 32,6 %. من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة (t) . و من ناحية أخرى ، فان نسبة التصحيح تعكس سرعة التعديل في النموذج ، بمعنى أن معدل التضخم يستغرق ما يقارب ثلاث سنوات [3,06= ($\frac{1}{0,326}$)] باتجاه قيمته اللتوانية بعد حدوث أي صدمة في النموذج نتيجة التغير في احدى محدداته .

نتائج اختبار العلاقات السببية اختبار Granger

Pairwise Granger Causality Tests

Sample: 1980 2021

Lagos: 2

Null Hypothesis:	**Obs**	**F-Statistic**	**Prob.**
EXR does not Granger Cause INFL	**40**	**1.28372**	**0.2897**
INFL does not Granger Cause EXR		**0.92041**	**0.4078**

من خلال نتائج اختبار خرانجل Granger لعلاقات السببية على المدى القصير ، يتضح لنا عدم

وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين سعر الصرف و معدل التضخم حيث أن الاحصائية ***F-statisic*** للاختبار أقل من القيم الحرجة الجدولية ليفشر .

خلاصة الفصل

من خلال هذه الدراسة حاولنا نمذجة العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر والاعتماد على النماذج الشائعة الإنحدار الذاتي var واختبار جذر الوحدة ومصفوفة الارتباط وتصحيح الخطأ وتوصلنا إلى النتائج التالية وجود علاقة مستقرة بين سلسلتين على المدى الطويل عند استعمال الإنحدار الذاتي وعند استعمال مصفوفة الارتباط الخطي نجد أن العلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية، وعند استعمال تصحيح الخطأ يمكن تأكيد وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين سعر الصرف ومعدل التضخم.

الفصل الرابع

الخاتمة العامة

1. الخاتمة:

يعتبر سعر الصرف وسيلة لتسهيل المعاملات التجارية والتبادل الدولي ،وكل عملية تجارية او مالية تتم بين رعايا الدولة وبين العالم الخارجي تؤثر في ميزان المدفوعات وعلى الدخل والاسعار المحلية ،فالطلب على النقد الاجنبي مشتق من الطلب على السلع والخدمات ،تعتبر سياسة سعر الصرف من بين اهم الاستراتيجيات الاقتصادية للدول و التي تستعمل السلطات النقدية للتأثير على عدة متغيرات ومؤشرات كلية، كتنشيط الصادرات والتقليل من الواردات و تقليص البطالة وزيادة النمو الاقتصادي وتأثير على مستويات الأسعار المحلية و بالتالي تأثير على معدلات التضخم المحلي.

وقد عانت الكثير من الدول و خاصة الدول النامية من ارتفاع معدلات التضخم والذي تتعدد أسبابه،ومن بين أهم أهداف الدول بصفة عامة و النامية خاصة التحكم في معدلات التضخم لما له تأثيرات سلبية على الجانب الاقتصادي والاستثماري وعلى الجانب الاجتماعي وحتى السياسي ،لذا فالتحكم في معدلاته من بين أولوية الأولويات لدي الدول ، وتستعمل في ذلك عدة سياسات واستراتيجيات ومن أهمها سياسة سعر الصرف، وقد اعتمدت الكثير من الدول على سياسة تخفيض قيمة العملة بهدف تنشيط صادرات وحد من واردات ، ولكن هذه السياسة مرهونة بشروط لتؤتي أكلها وإلا انقلبت بالنتائج المعاكسة تماما لنتائج المرجوة ، ومن بين أهم هذه الشروط مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي ومرونة الصادرات والواردات ،لأن تخفيض قيمة العملة في ظل جهود واردات يؤدي إلى تضخم فتورة الواردات وبالتالي ارتفاع نسبة التضخم المحلي ،كما أن اعتماد الصادرات على جزء هام من المواد المستورة سيؤدي إلى إرتفاع تكلفة لصادرات وبالتالي إرتفاع أسعارها وفقدان تنافسيتها وكذلك قدرة الإقتصاد الوطني على توفير البدائل للواردات التي ارتفعت أسعارها ، والسؤال الجوهري حول إمكانية زيادة الإنتاج المحلي إذا زاد الطلب الأجنبي على السلعة المحلية ،ومن الشروط كذلك عدم قيام الدولة المنافسة بالإجراءات الملائمة وكذلك تخفيض قيمة عملتها أو قيام الدول المستوردة للسلع بتطبيق رسوم جمركية جديدة تزيل أثر تخفيض العملة وزيادة تنافسية الصادرات وتراجع أسعارها في نظر الأجنبي.

2. نتائج الدراسة:

2-1 نتائج الجانب النظري:

-سعر الصرف وسيلة هامة للإعادة توازن ميزان المدفوعات من خلال سياسة تخفيض العملة الوطنية أو سياسة الرقابة على الصرف ،لاكن يجب أن يندرج ضمن استراتيجية اقتصادية كلية شاملة لتحقيق الأثر الإيجابي للمزج بين السياسة النقدية والمالية .

-يعتبر سعر الصرف وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الإقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة وبالتالي التأثير على نمو التضخم والعمالة ،وتستخدم الدول هذه السياسة لتواجه مختلف القطاعات الإقتصادية بالهدف تحقيق التوازن على المستوي الداخلي والخارجي ومن ثم توازن الإقتصاد الكلي .

-لا يكون هناك مجال واسع لممارسة سياسة سعر الصرف عندما لأتكون التجارة خارجية دور مهم في تنشيط الإقتصاد، وعندما يكون القطاع الإنتاجي عديم المرونة أو تكون الصادرات من نوع واحد أو تكون الصادرات لا تستجيب للتغير سعر الصرف العملة الوطنية.

-إدراج مؤشر التضخم في تحديد سعر الصرف التوازني يجب أن يتناسب التغيير في سعر الصرف عبر فترة من الزمن مع التغيرات في الأسعار في كل من الدولتين عبر نفس الفترة من الزمن .

-تحديد سعر الصرف التوازن يتم عندما يتحقق ميزان المدفوعات حالة توازن وأن أي خلل فيه سوف يحرك أسعار الصرف استجابة مما يؤثر على مستوي الأسعار المحلية مقابل الأجنبية وبالتالي يستعيد الميزان حالة توازن.

-تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى انخفاض أسعار الفائدة المحلية ويكون لها تأثيران يمثل الأول في انعكاس انخفاض قيمة العملة وفي زيادة أسعار الواردات مما يؤدي بدوره في ارتفاع التضخم المحلي، ويمثل الثاني في انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة تنافسية الصناعة التصديرية تارك الزيادة في الإنتاج الحقيقي.

2-2 نتائج الجانب التطبيقي:

-حيث أن الإنحدار الذي تحصلنا عليه والنتائج المتواصل عليها عن مزج خطي لسلسلة زمنية غير مستقرة ويسمي بالانحدار الزائف.

-توجد علاقة مستقرة في المدي الطويل لسلسلتين زمنيتين xtو yt حيث أن الإنحدار على المدي الطويل أو الإنحدار المشترك علاقة تكاملية مشتركة .

–نموذج متجه الإنحدار الذاتي var سلسلتين زمنيتين xt yt تقبل فرضة H_0 لا توجد علاقة سببية F<F* ونرفض الفرضية H_1 أي أنه توجد علاقة سببية F>F*.

–من خلال نتائج مصفوفة الارتباط الخطي نلاحظ أن معامل الارتباط بين سعر الصرف ومعدل التضخم عند r=-0.46 أنه توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين .

–نتائج إختبار سكون البواقي وبالتالي يمكن استنتاج أن سعر الصرف يتكامل مشتركا مع معدل التضخم بالنسبة للإقتصاد الجزائري يوجد علاقة توازنيه طويلة الأجل .

–من خلال النتائج خرانجل لعلاقة سببية على المدي القصير بين المتغيرين ، أي عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين سعر الصرف والتضخم .

3–إختبار صحة الفرضيات :

الفرضية الأولي: وبهذا تكون قد توصلنا للإجابة عن الإشكالية بأن يوجد تأثير سعر الصرف على التضخم في الجزائر تأثير طردي خلال الفترات بين سعر الصرف ومعدلات التضخم، وكذالك نكون قد أكدنا على الفرضية حيث :انخفاض قيمة العملة أحد العوامل تأثير سعر الصرف على التضخم في الجزائر.

الفرضية الثانية : يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لنظام سعر الصرف على التضخم، عدم صحة هذه الفرضية حيث يوجد علاقة عكسية ذو دلالة إحصائية لنظام سعر الصرف على التضخم في الجزائر.

4. مقترحات الدراسة:

– تنويع الإنتاج الوطني خاصة السلع الاستهلاكية لتقليص فاتورة الواردات ضخمة في المرحلة الأولي ومحاربة الاحتكار وتنشيط الزراعة والصناعات الغذائية والإلكترونية لتوجه نحو التصدير في المرحلة الثانية .

– التضخم في أسعار بعض السلع الخاصة في الجزائر التضخم في الجانب العرض سببه احتكار القلة ،لهذا وجب اتخاذ تدابير للحيلولة دون ذلك من طرف السلطات المعنية .

– تحرير الأسواق داخلية لرؤوس الأموال وامتصاص الكتلة النقدية عن طريق تشجيع الادخار وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

– تعجيل إصلاحات وتوفير المحيط الملائم لها وإصلاح نظام بنكي ، تحرير نظام الأسعار ، المحافظة على السعر الحقيقي للدينار الجزائري ، تنمية القطاع الخاص وتطبيق سياسة الصرف المشجعة لقطاع التصدير وإحالة الواردات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1-باللغة العربية

-أطروحة دكتوراه

بن زروق إيمان. (2021). التضخم القياسي وأثره علي الإقتصاد الجزائري. أطروحة دكتورا ,شعبة الإقتصاد نقدي بنكي ,جامعة باتنة.

2-المقالات

- حسين بريطاني، و محمد زيدان. (2017). خيار نظام سعر الصرف ومدي تأثيرها علي إقتصاديات الدول دراسة حالة الدول العربية . المجلة *1* ,العدد*17* .
- حسين بن العارية، و عبد القادر عبد الرحمان. (2018). التحليل الديناميكي لتضخم في الجزائر 2014/1980. المجلة *15' العدد2*.
- حيزية هادف. (2018). أثر تقلبات نظام سعر الصرف. المجلة *2* ,العدد*3*.
- رانيا الشيخ طه. (2021). التضخم أسبابه وأثاره وسبل العلاج . مجلة سندون النقد العربي ,المجلة *1* ,العدد*18* .
- علي وسام حسن. (2013). أثر التضخم علي أداء السوق العراقي للأوراق المالية . مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية ,الجلة *5* ,العدد*10* .
- عمير شلوفي، و زينب سيواء. (2021). أثر سعر الصرف علي التضخم في الجزائر دراسة قياسية الفترة 2018/1980. مجلة التنظيم والعمل ,المجلة *10* ,العدد*3*.
- عميروش شلغوم. (2017). فعالية قنوات الإنتقال أثار السياسة النقدية حالة الجزائر 2014/1990. المجلة الإقتصاد الجديد ,المجلة *1* ,العدد*16* .
- فاطمة قسول. (2017). تطور نظرية تحديد سعر الصرف الحقيقي علي المدي الطويل والمتوسط والقصير. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ,المجلة *1* ,العدد*8* .
- كمال بن دقفل. (2021). مؤشرات التضخم في الجزائر . مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية,المجلة *27* ,العدد*2*.
- كمال مساعدية، و شريف غياط. (2019). العوامل المؤثرة عن سعر الصرف في ظل تعويم الدراسة البيانية. مجلة الدراسات ,المجلة *10* ,العدد*2*.

- لنور الدين مسقم، و سليمان شيبوط. (2023). أثر سعر الصرف علي التضخم ,دراسة قياسية علي الإقتصاد الجزائري بإستعمال طريقة ARDL. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية.
- حسن دردوري. (2017). سياسة سعر الصرف في الجزائر . مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي ,المجلة 2,العدد1,جامعة المسيلة .

3المراجع باللغة الأجنبية

1. H Hamisultane .*Document disponible sur internet*.